

شركة بملكية الحكومة
الصينية تنوي شراء أكبر
شركة أغذية إسرائيلية!

صفحة (٤) ة

شرطة إسرائيل تقف
عاجزة أمام تصاعد
«حروب العصابات»!

صفحة (٧) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٤/٢/٢٥ م الموافق ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣٥ هـ العدد ٣٢٧ السنة الثانية عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

عشية زيارة مستشارة ألمانيا

نتنياهو هو: سأبذل كل جهدي من أجل الحفاظ على الاستيطان!

* رئيس الحكومة الإسرائيلية يصعد هجومه على مفاوضات الدول العظمى مع طهران ويعرب عن قلقه من موافقة هذه الدول على استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم * غانتس: إيران تهديد للعالم وللشرق الأوسط وإسرائيل *



ميركل ونتنياهو في صورة تعود لنيسان ٢٠١١.

وصلت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، إلى إسرائيل، أمس الاثنين، في زيارة رسمية على رأس وفد يضم ١٦ وزيرا ونائب وزير. ومن المقرر أن يعقد اليوم الثلاثاء اجتماع مشترك للحكومتين الإسرائيلية والألمانية، وهو الاجتماع الخامس من نوعه خلال السنوات الخمس الأخيرة. وستتناول اجتماع الحكومتين اليوم التحضير للذكرى السنوية الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وسيلتقي نتنياهو ميركل في مقر إقامة رئيس الحكومة الرسمي في القدس، حيث يتوقع أن يبحثا قضايا عدة، في مقدمتها المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين والملف النووي الإيراني.. وقال بيان صادر عن مكتب نتنياهو إنه سيتم خلال الاجتماع المشترك للحكومتين التوقيع على سلسلة اتفاقيات تعاون بين الجانبين، في مجالات الأمن والعلاقات الخارجية والاقتصاد والتجارة والقضاء والطاقة وحماية البيئة والمواصلات والترية والتعليم والعلوم والأبحاث والتطوير والثقافة والرياضة والصحة، واتفاق حول منح المواطنين الإسرائيلية تأشيرات عمل في ألمانيا لمدة سنة.

وكانت ميركل قد نددت مؤخرا بإعلان حكومة إسرائيل عن مشاريع استيطانية جديدة، وانضمت بذلك إلى بيانات منددة صادرة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويتوقع أن يكون الموضوع الفلسطيني أحد المواضيع الرئيسية التي ستبحثها ميركل مع نتنياهو. وأعلن نتنياهو خلال اجتماع لوزراء حزب الليكود الحاكم، أول من أمس الأحد، أنه «لا يوجد حاليا طلب حقيقي مطروح بشأن تجميد البناء في المستوطنات». وأضاف «هناك مطالب من هنا وحتى إشعار آخر، ورغم الضغوط الدولية فانا أصد جميع هذه المطالب بنجاح». وتطرق أيضا إلى رسالة وجهها إليه نواب وزراء وأعضاء كنيست من أحزاب اليمين طلبوه فيها بعدم الاستسلام لمطالب أميركية، وخاصة وثيقة «اتفاق الإطار»، وبموافقة الاستيطان وهدوا بأنهم سيكسرون قواعد اللعبة في حال وافق نتنياهو عليها. وقال نتنياهو في هذا السياق إنه سيواصل بذل كل ما في وسعه من أجل الحفاظ على الاستيطان.

وعقبت وزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، على رسالة أعضاء الكنيست، وكثبت في صحتها على موقع «فيسبوك» الإلكتروني أن على أعضاء الكنيست هؤلاء «أن يقرروا ما إذا كانوا يخدمون الجمهور أم أنهم يخدمون مجلس المستوطنات. ومحاولة القول بأن ما يسري على المستوطنات المعزولة يسري على الكتل الاستيطانية يضر قبل أي شيء آخر بالكتل الاستيطانية التي تسكنها الغالبية العظمى من المستوطنين». وعشية زيارة ميركل، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية إنه يشعر بالقلق من جراء موافقة الدول العظمى على أن تستمر إيران في تخصيب اليورانيوم وأن تطوّر في الوقت عينه صواريخ طويلة المدى. وأضاف نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد، أنه ينظر بقلق إلى حقيقة أن إيران تعتقد أنها عمليا ستحقق خطتها بأن تكون دولة عتبة نووية مع قدرة تخصيب من دون أن يمسها أحد، وتعمل على أن تكون لديها قدرة على تطوير صواريخ عابرة للقارات من دون أي عائق. وأضاف نتنياهو أن الدمج بين التخصيب والسلاح والقدرة على إطلاق صواريخ يعني أن إيران تحصل على كل شيء لكنها في المقابل لا تعطي شيئا تقريبا، مشيراً إلى أنه لا يجوز أن يركز الاتفاق الدائم معها هذا الوضع. وشدد رئيس الحكومة على ضرورة تجريد إيران من أي قدرة على صنع سلاح نووي أو على إطلاقه، مؤكداً أنه لم يتم تحقيق هذا الأمر من خلال المفاوضات مع طهران، وأنه من دون إصرار الدول العظمى فلن يتحقق أيضاً. وأعرب عن أمله بأن تصر الدول العظمى بصورة حازمة على المطالب الحقيقية التي تحول دون تحوّل إيران إلى دولة عتبة نووية. وهاجت أقوال نتنياهو هذه على خلفية تصريحات أدلت بها نائبة وزير الخارجية الأميركية وندي شيرمان في القدس (السبت) وأشارت فيها إلى أن إيران ستتمكن من الاحتفاظ بقدرتها على تخصيب اليورانيوم في أراضيها لكن هذه القدرة ستكون ضئيلة ومحدودة وخاصة للمراقبة.

وأضافت شيرمان أنه إذا لم تكن قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم محدودة، فلن يتم التوصل إلى اتفاق دائم بينها وبين الدول العظمى بشأن البرنامج النووي الإيراني.

على صعيد آخر، أشار نتنياهو هو إلى أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل ستبدأ مساء أمس الاثنين زيارة رسمية لإسرائيل سيرافها خلالها ١٦ وزيرا ونائب وزير، وإلى أنه سيقاشر معها الموضوعين الإيراني والفلسطيني. وكزز نتنياهو التشديد على أنه لن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين من دون الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.

على صعيد آخر، أكد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال بيني غانتس أن إيران ما زالت تشكل تهديدا للعالم عامة ولمنطقة الشرق الأوسط وإسرائيل خاصة، وأعرب عن أمله بأن تؤدي المفاوضات بين الدول الست العظمى وطهران إلى كبح البرنامج النووي العسكري الإيراني. وأشار غانتس في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام على هامش جولة تفقدية قام بها أول من أمس الأحد في هضبة الجولان، إلى أن نظام طهران يقوم بتقديم المساعدة إلى كل من يقوم بإشعال النار في شتى أنحاء الشرق الأوسط وخصوصا في سورية حيث يرتكب نظام الرئيس بشار الأسد المجازر بحق أبناء شعبه.

وأضاف أن إسرائيل توفر ما تستطيع من مساعدات إنسانية لمنكوبي الحرب في سورية، وفي الوقت نفسه تقوم بتعزيز الوسائل الدفاعية على امتداد منطقة الحدود في الجولان بما في ذلك إنشاء فرقة جديدة للجيش في هذه المنطقة.

وتطرق رئيس هيئة الأركان إلى الساحة الفلسطينية فأشار إلى أن قيادة الجيش الإسرائيلي مهتمة في الوقت الحالي بمتابعة الانكساعات المحتملة لجولة المفاوضات السياسية على الأوضاع الميدانية في مناطق الضفة الغربية، وشدد على أن الوضع في هذه المناطق «ما زال تحت السيطرة الكاملة».

خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية حول «تعريف الدولة»!

وفيما يتعلق بالشرط الذي يضعه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بأن يعترف الفلسطينيون بيهودية إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين، قالت ليفني إن «الأمر الذي كان مفهوما ضمنا في العام ١٩٤٨ ليس مفهوما ضمنا اليوم. وكوننا الدولة القومية للشعب اليهودي ليس مرتببا بما يقوله الآخرون. لكن ثمة أهمية لأن نقول إن أي دولة هي تعبير قومي لكل شعب وشعب. والحديث لا يدور حول نزاع حول الحدود، وإنما حول صراع قومي. ويعصب تجنيد العالم لتأييد هذا المفهوم إذا شدتنا على تفوق اليهودية على المساواة».

وتطرقت ليفني إلى هجرة اليهود من دول العالم إلى إسرائيل مع أزواجهم غير اليهود، وقالت إن «غير اليهود الذين يجاورون إلى البلاد بموجب قانون العودة ليسوا متساوي الحقوق في إسرائيل رغم أنهم مواطنون. لأنه تم منح المؤسسة האחامية احتكارا على الزواج والدفن. والجبل الشاب في الشتات منعرزل عن إسرائيل، وينبغي إجراء حوار جديد مع يهود الشتات وينبغي السماح للتيارات المختلفة في اليهودية في العالم بالتعبير عن نفسها». وشارك في الندوة وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، الحاخام شاي بيرون، من حزب «يوجد مستقبل»، الذي تساءل «هل إسرائيل هي دولة أساسها هو صراع بقاء وتهديد، أم أن دولة إسرائيل هي تعبير عن حلم وهي نور للأغيار (أي غير اليهود)؟» وأضاف أن «السؤال بشأن القانون هو هل يأتي نتيجة خوف أو حلم».

وأضاف بيرون أنه «ما سمعته من أقوال بنييت فإنه يأتي من الشعور بالخطر. ويجب أن يكون النقاش أكثر حول مضمون الدولة القومية لدولة إسرائيل».

للاعتراف بالدولة القومية اليهودية. ومؤسف أن لبيد لا يرى هذا الأمر». وتطرق إلى مشروع قانون «إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، معتبرا أنه «لزام علينا أن نشير إلى يهودية الدولة. وقد تم سن عدد لا نهائي من القوانين الحقوقية في إسرائيل ولكن لا يوجد قانون هوية الدولة. ويوجد هنا من يحمون بأن نكول مثل السويد، لكننا لسنا السويد. والمحكمة العليا، منذ (رئيسها الأسبق) أهارون باراك، تعمل بصورة مثابرة من أجل تغيير التوازن وإفراغ معنى اليهودية في الدولة. وقاموا بثورة مدنية على حساب اليهودية. مثل قرار الحكم في قضية قعدان (في إشارة إلى قرار أصدرته المحكمة العليا في العام ٢٠٠٠، ونص على أن منح أراضي دولة لليهود فقط هو تمييز ممنوع). وقد أصبح تهويد البلاد مستكرا، لأننا لم نعزف ذلك كغاية دستورية».

من جانبها، قالت ليفني إن سن قانون كهذا «يجب أن يرسى ويثبت ويدخل مضمونا إلى «اليهودية والديمقراطية». ومن الخط الانشغال باليهودية فقط وليس بالديمقراطية. ولذلك لم أؤيد مشروع القانون (الذي قدمه قبل سنوات عضو الكنيست أفي) ديختر الذي أقصى الديمقراطية. وينبغي الانشغال بأن تكون اليهودية والديمقراطية في موازاة بعضهما وعدم إنشاء مرتبة عليا دستورية لليهودية. فالصهيونية كانت حركة قومية وليست دينية. هل مرجعية حياتنا هي القانون أم الشريعة اليهودية؟».

وأضافت ليفني أنه «توجد تيارات تمنع التفوق لليهودية أو تفوقا لأرض إسرائيل على شعب إسرائيل. وأنا لا أوافق على كل هذا. والحسم هو هل سنتمكن من اعتبار قيم مثل يهودية وديمقراطية على أنها قيم تعيش معا. وأغلبية يهودية في البلاد هي شرط ضروري لكنه غير كاف».

ضابط إسرائيلي كبير يؤكد وجود اتصالات مع المتمردين في سورية!

أكد ضابط إسرائيلي كبير وجود اتصالات بين الجيش الإسرائيلي وقوات المتمردين التي تقاثل من أجل إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال هذا الضابط إن تلك الاتصالات تشمل نقل جرحى إلى مستشفيات إسرائيلية، لكن خبراء أمنيين إسرائيليين قالوا إن الاتصالات تتجاوز ذلك.

ونقل موقع «واللا» الإلكتروني، أمس الاثنين، عن الضابط الإسرائيلي قوله إن الجيش الإسرائيلي يجري اتصالات مع ممثلي المتمردين في سورية من أجل نقل جرحى لتلقي العلاج في مستشفيات إسرائيلية. وأشار إلى أنه تم نقل أكثر من ١٦٠٠ جريح أصيبوا خلال الحرب الدائرة في سورية وأنه تم علاج قسم منهم في مستشفى ميداني أقامه الجيش الإسرائيلي عند الحدود في مرتفعات الجولان والقسم الآخر تم نقله للعلاج في مستشفيات داخل إسرائيل.

وقال الضابط الإسرائيلي إن نقل الجرحى من الأراضي السورية إلى إسرائيل يتم من خلال اتصال يجريه ممثل عن المتمردين مع مسؤول أمني إسرائيلي، وينسق وصول الجريح إلى الشريط الحدودي ويسلم تفاصيل حول هوية الجريح وخطورة إصابته، ووفقا لهذه التفاصيل يستعد الجيش الإسرائيلي لتقديم مساعدة طبية للجريح عند الشريط الحدودي أو لنقله إلى أحد المستشفيات في شمال إسرائيل.

وقال الضابط: «إننا لا نتدخل في القتال في سورية، لكن عندما نرى جرحى فإننا نقدم العلاج لهم، وهذا شمل جنديا سوريا عاجلته قواتنا، ولا يتعين علينا الانجرار وراء استفزازات لكن لا يمكننا تجاهل الجرحى».

ونقل موقع «واللا» عن خبراء أمنيين في إسرائيل تقديرهم أن «جهاز الأمن الإسرائيلي يجري اتصالات مع المتمردين في سورية وليس بشأن نقل جرحى فقط، وإنما بهدف إقامة حوار واسع أكثر حول مواضيع متنوعة استعدادا لاحتمال تفكك سيادة نظام الأسد في مرتفعات الجولان».

وقال الضابط الإسرائيلي الكبير إن «الجيش الإسرائيلي لا يلاحظ وجودا لإيران أو لحزب الله في المنطقة القريبة من الحدود الإسرائيلية - السورية، ورغم ذلك فإن المنظومة العسكرية التي أقامها الجيش الإسرائيلي حول الحدود تشمل جدارا وجمع معلومات استخباراتية وادارات وقوات تنشط أمنيا بصورة دائمة ونوعية، ما يدل على تغيير مفهوم النشاط العسكري الذي يفترض به أن يستعد لتهديدات مستقبلية».

وأضاف الضابط الإسرائيلي أنه «انتقلنا إلى نشاط غير شفاف لأنه إذا حدث أي تطور سنتمكن من مفاجأة العدو، وإذا تسرب إطلاق النار (بين قوات الجيش السوري والمتمردين) إلى إسرائيل فإننا نمرر رسالة عن طريق الأندوف (قوات دولية لحفظ الأمن) ونتلقى رسالة جوابية من السوريين مثل 'ناسف، أخفانا، لن يتكرر ذلك'». وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قد قام يوم الثلاثاء الفائت بزيارة إلى مستشفى ميداني أقامه الجيش الإسرائيلي لمعالجة جرحى سوريين في هضبة الجولان، وأدلى خلال الزيارة بتصريحات أكد فيها أن على العالم بأسره أن يرى صور هذا المستشفى لكونها تدل على ما يميز بين الشز الإيراني والخدمة الإنسانية التي تقدمها إسرائيل لضحايا الحرب الأهلية الدائرة في سورية. وأشار إلى أن إيران تمول مرتكبي المجازر في سورية وتقوم بتزويدهم بالأسلحة وأرشادهم.

وقام نتنياهو بعد ذلك بجولة تفقدية في بعض المواقع العسكرية الإسرائيلية في هضبة الجولان حيث استمع إلى تقارير أمنية حول آخر الأوضاع في سورية، وأن الولايات المتحدة والسعودية والأردن البلد والأعمال التي جرى القيام بها لتعزيز التحصينات على امتداد منطقة الحدود الإسرائيلية- السورية.

على صعيد آخر، قال محرز الشؤون العربية في صحيفة «هارتس» أمس إنه أقيمت في الأردن مؤخرا قيادة عسكرية لتنسيق العمليات المسلحة في سورية، وأن الولايات المتحدة والسعودية والأردن تنسق فيما بينها لإدارة العمليات، واستنادا إلى صحيفة «واشنطن بوست»، أعدت الولايات المتحدة والسعودية قائمة بالميليشيات التي تستطيع الحصول على السلاح المتطور. ويبدو أنه قبيل الزيارة التي يعتزم الرئيس الأميركي باراك أوباما القيام بها إلى السعودية في آذار، وعلى خلفية الانتقادات الحادة التي تقاثلت بصورة مستقلة في إلى الإدارة الأميركية، يرغب أوباما في إظهار الحزم العسكري ضد سورية شرط ألا تكون القوات الأميركية متورطة في القتال على الأرض.

واستنادا إلى هذه التقارير، فإن إسرائيل ساهمت أيضا بصورة فاعلة في إحمى الهجمات التي قام بها المتمردون قبل أربعة أشهر، إذ قامت حينها قاعدة الاتصال والاستخبارات في جبل الشيخ بالتشويش على شبكة الاتصالات التابعة للجيش السوري وعلى خطوط الاتصال بين القوات المقاتلة وقياداتها.

ونكرت مصادر في الجيش السوري الحر أن الهدف اليوم هو إنشاء «منطقة أمنية» داخل الأراضي السورية بالقرب من الحدود مع الأردن كمنطلق لعمليات المتمردين. وسوف تتسلح القوات بسلاح متطور وبشبكة اتصالات وصلت بالفعل إلى المنطقة، وسيجري استخدامها بإشراف وتنسيق من جانب الأميركيين والأردنيين ويتمويل سعودي.

وترتبط هذه المصادر بين إقالة سليم إدريس رئيس أركان الجيش السوري الحر، بقصد إقامة هيئة أركان جديدة بقيادة عبد الإله البشير المقرب من العاهل الأردني الملك عبد الله. وسيكون على رئيس الأركان الجديد توحيد مختلف الميليشيات التي تعمل في منطقة درعا، وكذلك توحيد القوات التي تقاثل بصورة مستقلة في شمال سورية وغيرها. ويبدو أن إقالة إدريس جاءت بسبب محاولاته التقرب من قطر، الأمر الذي أغضب السعوديين الذين يمولون الجيش السوري الحر.

ويزاي هذا المحرز فإن هذه التحضيرات تشير إلى أن الخيار العسكري لم يمت بعد، وأن فشل مؤتمر جنيف وإدراك أن الحل الدبلوماسي ما زال بعيدا، كانا سببا في إحياء هذا الخيار من جديد. ويبدو أن روسيا أيضا قلقة من المبادرة إلى إحياء الخيار العسكري، لذا لم تستخدم الفيتو ضد قرار الأمم المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية كي «تبرهن» على نجاح الجهود الدبلوماسية.

مقابلة خاصة مع المراسل السياسي والدبلوماسي في صحيفة «هآرتس»

باراك رافيد لـ «المشهد الإسرائيلي»: أتوقع أن ينتهي اللقاء بين نتניהو وأوباما بمزيد من النفور بين الزعيمين!

موضوع المقاطعة يقلق نتنياهو بشكل كبير

كتب بلال ظاهر:

يتوجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في بداية الأسبوع المقبل، إلى الولايات المتحدة للمشاركة في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية «إيباك»، وهو اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

وسيلتقي نتنياهو خلال هذه الزيارة مع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في البيت الأبيض. ويأتي هذا اللقاء في ظل خلافات بين أوباما ونتنياهو حول معظم قضايا الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني وهدف الحادثات بين الدول العظمى والمانيا وبين إيران.

ويتوقع أن يحاول أوباما حث نتنياهو على الموافقة على وثيقة «اتفاق الإطار» التي يعمل على بلورتها وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، من أجل تمديد المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى ما بعد شهر نيسان المقبل، حيث ستنتهي مدة التسعة شهور التي تم تحديدها للمفاوضات الجارية بين الجانبين.

وفي غضون ذلك تزايد انشغال الحكومة والرأي العام في إسرائيل بقضية المقاطعة الدولية، وبشكل خاص الأوروبية، ضد إسرائيل وخاصة المستوطنات، وترددت مؤخرا أنباء تحدثت عن مقاطعة شركات أوروبية كبيرة، بينها «ديتشي بنك، وهو أكبر بنك الماني وثالث أكبر بنك في العالم، لشركات ومؤسسات إسرائيلية بسبب قيامها بأنشطة في المستوطنات، ويشار إلى أن نقابتيْن من أكبر النقابات الأكاديمية الأميركية قررتا في العام الأخير مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

حول هذه المواضيع أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المراسل السياسي والدبلوماسي في صحيفة «هآرتس» باراك رافيد.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هي المواضيع التي يتوقع أن تكون في مركز لقاء أوباما ونتنياهو في البيت الأبيض في بداية الشهر المقبل؟
رافيد: «اعتقد أنهما سيناقشان قضيتين مركزيّتين: الأولى هي قضية المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وكل محاولة الإدارة الأميركية بلورة وثيقة اتفاق الإطار للمفاوضات، والموضوع المركزي الثاني، وقد ناقشاه في جميع لقاءاتهما السابقة، يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.»

(*) يبدو أن هناك خلافات في الرأي بين أوباما ونتنياهو فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني والموضوع الإيراني، وحتى في الموضوع المصري أيضا على ضوء موقف أوباما غير المؤيد لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وترشحه المحتمل لرئاسة مصر. كيف تستعكس هذه الخلافات على اللقاء؟
رافيد: «لا أعرف بشأن مصر. لكن في الموضوع الفلسطيني ما زالت الخلافات بين أوباما ونتنياهو على حالها، كذلك فإن نتنياهو يتحفظ كثيرا من المفاوضات التي تجريها الولايات المتحدة مع إيران. ونتنياهو يخشى كثيرا من أن يطرح الأميركيون وثيقة اتفاق الإطار على طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين ودفعه إلى اتخاذ قرارات لا يريد اتخاذها، لا في المرحلة الحالية وربما هو لا يريد اتخاذ قرارات كهذه أبدا، خاصة على ضوء المعارضة لتقديم أي شيء للفلسطينيين داخل أئتلافه. ولذلك فإن هناك خلافات ونقاط احتكاك في أي لقاء بين نتنياهو وأوباما، وهذا يعني أن من الأرجح أن ينتهي اللقاء بينهما بمزيد من النفور.»

(*) أنت تعتقد أن هذا اللقاء سيضعف العلاقة المتوترة بينهما؟
رافيد: «لا أعرف كم بالإمكان إضافة توتر آخر للعلاقات بينهما.»

(*) وهل هذا التوتر بين أوباما ونتنياهو يؤثر على العلاقات بين الدولتين؟

رافيد: «أعتقد أن هذا يؤثر، فعندما تكون هناك خلافات كثيرة إلى هذه الدرجة بين الرئيس الأميركي ورئيس حكومة إسرائيل، ومع وجود علاقات شخصية إشكالية ومتوترة، فإن هذا سيؤثر بالضرورة على العلاقات بين الدولتين. ورغم وجود مصالح مشتركة للدولتين لكن هذه الخلافات تتغلغل إلى العلاقات الثنائية.»

(*) ما هو موقف «إيباك» حيال الخلافات بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية؟
رافيد: «أعتقد أن إيباك تواجه مشكلة كبيرة. لأن زعماءها أوصلوا أنفسهم إلى مواجهة لا تتوقف مع البيت الأبيض في القضايا المتعلقة بإسرائيل، وهذا الخلاف بين نتنياهو وأوباما وضعهم في مشكلة كبيرة لأنه عندما تعبر إيباك عن تأييد موقف إسرائيل فإنها تدخل في مواجهة مع البيت الأبيض، والحاصل هو أنه في الوقت الذي تحاول فيه إيباك طرح نفسها كمنظمة محايدة وأنها لا تظهر تأييدها لأي من الحزبين الكبيرين، فإنها تعتبر بنظر البيت الأبيض منظمة مؤيدة للحزب الجمهوري، وأنها جهة معادية لسياسة أوباما في الشرق الأوسط.»

(*) عقد خلال الأسبوع الماضي في القدس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية. كيف كانت الأجواء في هذا المؤتمر، هل كانت مؤيدة لنتنياهو وسياسته؟
رافيد: «هذا جمهور مؤيد جدا لنتنياهو، والأشخاص الذين شاركوا في هذا المؤتمر هم أعضاء في إيباك، وأعتقد أن بالإمكان النظر إلى خطاب نتنياهو أمام هذا المؤتمر على أنه بمثابة مقدمة للخطاب الذي سيلقيه أمام مؤتمر إيباك والرسائل التي سيرمرها في البيت الأبيض. وهذا يعني أنه يتوقع أن تحصل مواجهة بين نتنياهو وأوباما حول الموضوعين الإيراني والفلسطيني.»

(*) ما مدى تأثير قضية المقاطعة الدولية ضد إسرائيل على صناع القرار في إسرائيل؟

رافيد: «أعتقد أنها مؤثرة جدا. وبالإمكان ملاحظة كمية الوقت الذي تخصصه الحكومة لبحث هذا الموضوع. وأعتقد أن موضوع المقاطعة هو أمر يقلق نتنياهو بشكل كبير، وهو يخشى كثيرا من عواقب استمرار الجهد السياسي، وهو يدرك الوضع جيدا. ومن الجهة الأخرى، فإنه بين فهم الوضع وإدراكه وبين اتخاذ القرارات المطلوبة توجد فجوة كبيرة.»

(*) هل تعتقد أن نتنياهو سيوافق على الاستجابة لمطلب تجميد البناء في المستوطنات، أو تلك الواقعة خارج الكتل السكنية الفلسطينية الكبرى؟

رافيد: «بالمناسبة أنا لا أعتقد أن التقارير حول وجود ضغوط على نتنياهو لتجميد البناء في المستوطنات هي تقارير صحيحة. أي أني لا أعتقد أنه توجد ضغوط عليه في هذا الاتجاه. وبودي أن اتطرق بشكل أوسع إلى موضوع اتفاق الإطار. فحتى نهاية آذار المقبل ينبغي على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني اتخاذ قرارات بشأن اتفاق الإطار وما إذا كانا سيوافقان عليه ويمددان المفاوضات لا م. وأعتقد أنه في هذه الفترة تحديدا ستكون الأهمية الأكبر للقرار الذي سيستخدمه الجانب الفلسطيني. أنا أخشى من أن يقول الجانب الفلسطيني لا للأمركيين. ففي هذه الحالة سيلحق ضرر كبير بالحركة الوطنية الفلسطينية. وهذا يعني منح نتنياهو الذريعة التي يحتاجها هو واليمين الإسرائيلي، كي يقول مجددا أنه لا يوجد شريك» وأن 'هذا هو النهج الحقيقي للفلسطينيين' وأن 'أبو مازن مثل عرفات' وما إلى ذلك. وعندما سيكون نتنياهو معقيا من الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ ومن القدس الشرقية ومعفياً من إخلاء مستوطنات وغير ذلك، ولكن إذا قال الفلسطينيون نعم لحظة كيري، فإن نتنياهو سيواجه مشكلة، لأنه في هذه الحالة سيتم الكشف عن وجه نتنياهو الحقيقي، وستنتقل الكرة إلى ملعب نتنياهو بغية دفعه من أجل اتخاذ قرارات إستراتيجية، التي إذا رفض اتخاذها ستكون لدى الفلسطينيين شرعية كاملة للتوجه إلى الأمم المتحدة والمطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. وإذا قال نتنياهو نعم لاتفاق الإطار فإن هذه ستكون لحظة تاريخية.»

(*) هل توجد أهمية معينة لزيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لإسرائيل التي بدأت أمس وتنتهي اليوم؟

رافيد: «أعتقد أنه هذه، بالأساس، زيارة رمزية، ولا توجد لها أهمية خاصة. وكما يقال فإن أهمية الزيارة هي بمجرد حصولها. مع ذلك فهذه الزيارة تأتي في إطار العلاقات القريبة بين إسرائيل وألمانيا.»

حقوق الغاز البحرية الإسرائيلية ما بين الخلافات الداخلية والآمال الاقتصادية والمخاوف الأمنية!



حقل تامار للغاز في البحر المتوسط.

تكرير النفط. واستهلكت محطات توليد الكهرباء، في العام ٢٠١١، قرابة ٨٢٪ من استهلاك الغاز في إسرائيل، بينما استهلكت المصانع ١٨٪.

أفضليات اكتشاف الغاز الطبيعي

وفقا لتقرير «معهد أبحاث الأمن القومي» فإنه توجد أفضليات عديدة لاكتشاف الغاز الطبيعي وضخه واستهلاكه، منها:

يحافظ استخدام الغاز الطبيعي على جودة البيئة والصحة العامة. ويعتبر احتراقه نظيفاً نسبياً مقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، مثل الغازات والسولار والفحم، كما أنه يصدر كميات أقل بكثير من الغازات الملوثة للجو. كما أن في الإمكان إقامة محطات توليد كهرباء بالغاز في أي مكان، وليس فقط عند شاطئ البحر، مثلما هي الحال لدى استخدام أنواع الوقود الأخرى. استخدام الغاز الطبيعي هو الأرخص تكلفة في إسرائيل؛ ثمن السولار أعلى بثلاثة أضعاف ونصف الضعف من الغاز؛ ثمن الغاز متوسط ومساوياً في ٢٠١٥ ضعف من الغاز؛ ثمن الغاز الهيدروكربوني أعلى بثلاثة أضعاف من الغاز الطبيعي.

زيادة دخل الدولة من الضرائب والعائدات، مثل الضرائب على الشركات، التي سيدفعها مزودو الغاز لخزينة الدولة. استخراج الغاز الإسرائيلي يساهم في مأسسة فرع الطاقة في إسرائيل.

تشير التوقعات إلى أنه خلال السنوات العشر المقبلة سيصبح الغاز الطبيعي مصدر الطاقة الرئيس في إسرائيل، ما يعني عدم الاكتفاء بملازمة بين العرض والطلب وإنما أن يكون هناك فائض في العرض.

تقليص التعلق بدول أخرى في مجال الطاقة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لإسرائيل، لأنها ما زالت معزولة في الشرق الأوسط ومعرضة لتزويدها ضيقة ومحدودة، وقد كانت إسرائيل تستورد في سنوات سابقة الغاز الطبيعي من مصر، لكن هذا التصدير توقف بعد تجعير متكرر لأنبوب مد إسرائيل بالغاز المصري منذ اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١.

قيود الغاز الطبيعي

النقل والتخزين: توجد صعوبة في تخزين ونقل الغاز الطبيعي بحاويات، وذلك مقارنة مع نقل وتخزين النفط والفحم. والطريقة الأنجع لنقله هي بواسطة مد أنابيب غاز، لكن هذا الأمر مكلف جدا، وتزداد تكلفته كلما كان حقل النفط أبعد عن الشاطئ. وغياب بنية تحتية ملائمة فإنه يتعين تحويل الغاز إلى سائل، وهذه العملية مفرّنة بتكاليف عالية أيضا. ورأى «معهد أبحاث الأمن القومي» أن استخدام حقول الغاز التي تم استخراج الغاز الطبيعي منها لتخزين الغاز المستخرج من آبار أخرى جديدة هو قرار إستراتيجي صحيح.

المجال الأمني: رغم أنه يتم ضخ الغاز من الحقول البحرية إلى إسرائيل بواسطة خطوط قصيرة وأمنة، إلا أن منشآت الغاز هذه تشكل تحديا أمنيا جديدا بالنسبة لإسرائيل فيما يتعلق بحماية منشأتها الحيوية البعيدة عن الشاطئ.

معارضة تصدير الغاز

بعد اكتشاف كميات الغاز الكبيرة نسبياً، أصبحت الشركات الإسرائيلية وشريكاتها الأجنبية في مجال التنقيب تفكر في تصدير الغاز الطبيعي، لكنها اصطدمت بمعارضة داخل الحكومة وخارجها. وينبع هذا الخلاف من رغبة المستثمرين في تحقيق أرباح سريعة من جهة، ومن الرغبة في إبقاء كميات من الغاز لاستخدام الجيل القادم في إسرائيل من جهة

المنتزه



حقل تامار للغاز في البحر المتوسط.

أعمال تنقيب عن الغاز في المنطقة هي شركة «نوبل إنرجي» الأميركية. وأضافت الصحيفة أن هوخشتاين وفرد هوف، الذي كان مسؤولاً عن الملف اللبناني في وزارة الخارجية الأميركي، زارا إسرائيل ولبنان عدة مرات، في حثي العام ٢٠١٢، والتقيا مع مسؤولين في الجانبين. وسلم المسؤولان الأميركيان الاقتراح بشأن رسم الحدود البحرية إلى طاقم إسرائيلي برئاسة الدبلوماسي السابق، عوديد عيران، الذي كان يشغل منصب رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، وأحد المسؤولين في الجانبين. وسلم المسؤولان الأميركيان الاقتراح بشأن رسم الحدود البحرية إلى طاقم إسرائيلي برئاسة الدبلوماسي الإسرائيلي بين الدولتين عن الأن.

وشارت المعطيات في هذا السياق إلى أن كميات الغاز المتوفرة حالياً يمكن أن تكفي لمدة ثلاثين عاماً، أي حتى العام ٢٠٤٥ تقريبا. ولكن في حال الامتناع عن تصدير قسم منها فإن هذه الكمية ستكفي لـ١٥ عاما آخر، أي حتى العام ٢٠٦٠. وفي جميع الأحوال، فإن إسرائيل ستضطر في المستقبل إلى العودة إلى الاعتماد على مصادر طاقة أجنبية.

من جانبها أشارت منظمة «الإنسان، الطبيعة والقانون» الإسرائيلية إلى أن «الواقع الحالي، أي الانفصال عن الغاز المصري وعدم قدرة الدولة على التزود بالغاز من دول أخرى، يثبت مدى حاجة دولة إسرائيل إلى مخزون الغاز والحفاظ على احتياطي الغاز في أيدي الجمهور الإسرائيلي». ودعت المنظمة إلى معارضة ورفض توصيات «لجنة تسييمج» التي سمحت بتصدير الغاز، وطالبت بإجراء نقاش عام واسع و«البحث في عواقب تصدير الغاز على صحة الجمهور والاقتصاد الإسرائيلي وجودة البيئة في لجان الكنيست، التي تشكل أداة نقدية لقرارات الحكومة وتمكن الجمهور من الاطلاع على كافة المعلومات والتعبير عن موقفها حيالها». وأضافت المنظمة أنه يوجد في هذه القضية صدام بين المصلحة العامة ومصلة المستثمرين، وطالبت أعضاء الكنيست «بمعارضة توصيات لجنة تسييمج، ورفض تصدير معظم احتياطي الغاز».

وشارت المعطيات في هذا السياق إلى أن كميات الغاز المتوفرة حالياً يمكن أن تكفي لمدة ثلاثين عاماً، أي حتى العام ٢٠٤٥ تقريبا. ولكن في حال الامتناع عن تصدير قسم منها فإن هذه الكمية ستكفي لـ١٥ عاما آخر، أي حتى العام ٢٠٦٠. وفي جميع الأحوال، فإن إسرائيل ستضطر في المستقبل إلى العودة إلى الاعتماد على مصادر طاقة أجنبية.

من جانبها أشارت منظمة «الإنسان، الطبيعة والقانون» الإسرائيلية إلى أن «الواقع الحالي، أي الانفصال عن الغاز المصري وعدم قدرة الدولة على التزود بالغاز من دول أخرى، يثبت مدى حاجة دولة إسرائيل إلى مخزون الغاز والحفاظ على احتياطي الغاز في أيدي الجمهور الإسرائيلي». ودعت المنظمة إلى معارضة ورفض توصيات «لجنة تسييمج» التي سمحت بتصدير الغاز، وطالبت بإجراء نقاش عام واسع و«البحث في عواقب تصدير الغاز على صحة الجمهور والاقتصاد الإسرائيلي وجودة البيئة في لجان الكنيست، التي تشكل أداة نقدية لقرارات الحكومة وتمكن الجمهور من الاطلاع على كافة المعلومات والتعبير عن موقفها حيالها». وأضافت المنظمة أنه يوجد في هذه القضية صدام بين المصلحة العامة ومصلة المستثمرين، وطالبت أعضاء الكنيست «بمعارضة توصيات لجنة تسييمج، ورفض تصدير معظم احتياطي الغاز».

وشارت المعطيات في هذا السياق إلى أن كميات الغاز المتوفرة حالياً يمكن أن تكفي لمدة ثلاثين عاماً، أي حتى العام ٢٠٤٥ تقريبا. ولكن في حال الامتناع عن تصدير قسم منها فإن هذه الكمية ستكفي لـ١٥ عاما آخر، أي حتى العام ٢٠٦٠. وفي جميع الأحوال، فإن إسرائيل ستضطر في المستقبل إلى العودة إلى الاعتماد على مصادر طاقة أجنبية.

من جانبها أشارت منظمة «الإنسان، الطبيعة والقانون» الإسرائيلية إلى أن «الواقع الحالي، أي الانفصال عن الغاز المصري وعدم قدرة الدولة على التزود بالغاز من دول أخرى، يثبت مدى حاجة دولة إسرائيل إلى مخزون الغاز والحفاظ على احتياطي الغاز في أيدي الجمهور الإسرائيلي». ودعت المنظمة إلى معارضة ورفض توصيات «لجنة تسييمج» التي سمحت بتصدير الغاز، وطالبت بإجراء نقاش عام واسع و«البحث في عواقب تصدير الغاز على صحة الجمهور والاقتصاد الإسرائيلي وجودة البيئة في لجان الكنيست، التي تشكل أداة نقدية لقرارات الحكومة وتمكن الجمهور من الاطلاع على كافة المعلومات والتعبير عن موقفها حيالها». وأضافت المنظمة أنه يوجد في هذه القضية صدام بين المصلحة العامة ومصلة المستثمرين، وطالبت أعضاء الكنيست «بمعارضة توصيات لجنة تسييمج، ورفض تصدير معظم احتياطي الغاز».

وشارت المعطيات في هذا السياق إلى أن كميات الغاز المتوفرة حالياً يمكن أن تكفي لمدة ثلاثين عاماً، أي حتى العام ٢٠٤٥ تقريبا. ولكن في حال الامتناع عن تصدير قسم منها فإن هذه الكمية ستكفي لـ١٥ عاما آخر، أي حتى العام ٢٠٦٠. وفي جميع الأحوال، فإن إسرائيل ستضطر في المستقبل إلى العودة إلى الاعتماد على مصادر طاقة أجنبية.

ارتفاع نسبة الزواج المختلط ليهود العالم يزيد انصهارهم ويثير القلق في إسرائيل!

في العالم ١٣ر٨٥ مليون يهودي أقل من نصفهم في إسرائيل أعداد اليهود في تراجع مستمر في العالم باستثناء إسرائيل

* الزواج المختلط هو السبب المركزي لهذا الانصهار* قلق إسرائيل والصهيونية نابع من تراجع رافد الهجرة مستقبلا*

كتب برهوم جرابيسي:

انشغل قادة إسرائيل في الأيام الأخيرة، وبشكل غير مألوف، في قضية ارتفاع نسبة انصهار اليهود في العالم، الذين تتراجع أعدادهم سنويا بشكل ملحوظ، وما يسد النقص ويضمن إضافة محدودة، هو التزايد في إسرائيل، الذي سيكون بعد سنوات عاجزا عن سد النقص، ويدعو قادة إسرائيل إلى رصد مئات ملايين الدولارات سنويا، لتمويل مشاريع يهودية في العالم، تقرب أبناء الديانة اليهودية إلى ديانتهم في أوطانهم. فقد عقد في إسرائيل في الأسبوع الماضي، ما يسمى بـ«مؤتمر الرؤساء»، والمقصد منظمة رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية، وهي من أهم المؤسسات الصهيونية في الولايات المتحدة، وتعتقد مؤتمرا سنويا في إسرائيل، عدا المؤتمر السنوي في الولايات المتحدة.

وظهرت في محيط المؤتمر مبادرة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الاقتصاد في حكومته نفتالي بينيت، لرصد ميزانية من ١٠٠ مليون دولار لإقامة مشاريع ومؤسسات يهودية في عدة نقاط في العالم، للجم ظاهرة انصهار اليهود في مجتمعات أوطانهم، وفي اليوم التالي لظهور تلك المبادرة، ظهر وزير الخارجية أفيغدور ليربرمان على منصة المؤتمر بخطاب حاد، يعيزر فيه عن قلق أكبر من مسألة الانصهار، ودعا إلى تخصيص ٣١٥ مليون دولار سنويا، على مدى ثلاث سنوات على الأقل، بتمول مشترك من الحكومة الإسرائيلية والحركة الصهيونية ومستثمرين يهود، من أجل بناء مؤسسات تعليمية وتربوية يهودية في مختلف الدول.

خلفية القضية

تقول معطيات الحركة الصهيونية، التي تظهر في عدة مؤسسات تابعة لها، ومن بينها «معهد سياسة الشعب اليهودي»، إنه حتى نهاية العام ٢٠١٢، كان في العالم نحو ١٣ر٨٥ مليون نسمة من أبناء الديانة اليهودية، من بينهم نحو ٦ ملايين في إسرائيل، ولكن هذا العدد يشكل زيادة لا تتعدى ١ر٦٪، عما كان عليه عددهم في العام ١٩٧٠، نحو ١٢ر٦٣ مليون نسمة، رغم أن العالم ضاعف عدده بأكثر من ١٠٠٪ في هذه الفترة الزمنية (٢٢ عاما).

وتشير كل التقارير إلى أن عدد اليهود يتناقص سنويا، في كل دول العالم وبأعداد ملحوظة، باستثناء إسرائيل، فمثلا كان يعيش في القارة الأميركية الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) حتى نهاية العام ٢٠١٢، نحو ٥ر٨ مليون نسمة، من بينهم أكثر من ٤ر٥ مليون في الولايات المتحدة وحدها، ولكن هذا العدد سيتراجع بفعل الانصهار حتى العام ٢٠٢٠، إلى ٥ر٥٨ مليون نسمة.

وهذه الحال نجدها أيضا في مختلف الأماكن، ففي أوروبا سيتراجع العدد من ٤ر١٤ مليون إلى ١ر٠٧ مليون، وفي أميركا اللاتينية من ٣٨٣ ألفا إلى ٣٢٤ ألفا، وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق من ٢٩٦ ألفا إلى ١٧٣ ألفا (أعلى

نسبة انصهار)، وفي دول القارة الإفريقية من ٧٥ ألفا إلى ٦٠ ألفا. بينما في إسرائيل، فإن عددهم سيرتفع من ٦ ملايين في العام قبل الماضي، إلى ٦ر٥٤٣ مليون نسمة في العام ٢٠٢٠، وكل هذه المعطيات لا تأخذ بعين الاعتبار الهجرة إلى إسرائيل ومنها. لأنها تتعامل مع أعداد اليهود اليوم.

وهذا يعني أن عدد اليهود في دول العام عدا إسرائيل سيتراجع خلال ثماني سنوات بنحو ٥٥١ ألف نسمة، وهو ما يشكل نسبة ٧٪ من اليهود النقص، إذ ستكون بحجم ٥٣٠ ألفا، وهذا مشهد سيستمر في السنوات اللاحقة، وهو ما يقلق إسرائيل والحركة الصهيونية.

وهذا التراجع في الأعداد يعود لعدة أسباب، منها التكاثر الطبيعي بنسبة منخفضة، باستثناء المتدينين المتزمتين (الحرديم) ومن ثم المتدينين في التيار الديني الصهيوني، بينما التكاثر لدى العلمانيين أقرب لنسب الدول المطورة.

لكن السبب الأكبر في هذا التراجع يعود إلى «الزواج المختلط»، أي زواج اليهود مع أبناء ديانات أخرى، وبحسب الشريعة، فإن اليهودي هو من

والدته يهودية، بمعنى أن الرجل الذي زوجته ليست يهودية، لا يعتبر

أبناؤه يهودا، والعكس بالعكس حين تكون الوالدة يهودية، بمعنى زوجها

ليس يهوديا. وتثبت أبحاث مؤسسات الحركة الصهيونية أنه حين لا يتم

الاعتراف بأبناء اليهودي من زوجة ليست يهودية كيهود، فإن الغالبية

الساحقة جدا ممن يولدون لام يهودية وأب ليس يهوديا، لا يعتبرون

أنفسهم يهودا.

وحسب تقديرات مؤسسات الحركة الصهيونية، فإن نسبة زواج اليهود المختلط في العالم ٤٥٪ بالمعدل، وهذه النسبة قائمة في الولايات المتحدة، أكبر تجمع لليهود في العالم بعد إسرائيل، وفي القارة الأميركية اللاتينية تصل النسبة إلى ٣٥٪ بالمعدل، وتتراوح في أوروبا ما بين ٢٥٪ إلى ٦٠٪، وفي فرنسا وحدها التي تعد المركز الثالث لليهود في العالم تتراوح نسبة الزواج المختلط ما بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪، ويعيش هناك قرابة ٨٠٠ ألف نسمة من أبناء الديانة اليهودية.

كما ترتفع النسبة بشكل ملح حد في دول الاتحاد السوفياتي السابق، وتتراوح ما بين ٥٥٪ إلى ٧١٪، لذا رأينا أنهم خلال ثماني سنوات سيتراجع عددهم بنسبة ٣٥٪.

الابتعاد عن اليهودية

وليس الزواج المختلط فقط هو ما يقود إلى الانصهار، بل الابتعاد عن الديانة ومؤسساتها، فحيث يوجد يهود هناك مدارس يهودية تدرس اللغة والديانة، وتظهر سلسلة من الأبحاث تراجع اليهود باستمرار عن انخراط أبنائهم في تلك المدارس والمعاهد، ففي الولايات المتحدة الأميركية ٢٥٪ فقط من اليهود يرسلون أبنائهم إلى مدارس ومؤسسات

يهودية، وترتفع هذه النسبة في فرنسا إلى ٤٠٪ وفي بريطانيا إلى ٦٠٪، وتهبط في ألمانيا إلى ٢٠٪ وفي دول الاتحاد السوفياتي السابق إلى ١٥٪. وينظر الحركة الصهيونية وإسرائيل، فإن الانخراط في المدارس والمؤسسات اليهودية هو مؤشر ومقدمة لتمسك الأجيال الناشئة بديانتهم، ورغم إثارة هذه القضية بشكل مكثف في العقدين الأخيرين، إلا أن كل الأبحاث والاستطلاعات تدل على تراجع مستمر في نسب المنخرطين في هذه المؤسسات.

وما يعزز هذه الاستنتاجات، معطيات استطلاع ظهر في نهاية العام الماضي في الولايات المتحدة، كشف الكثير عن ابتعاد اليهود عن المؤسسات وأثر هذا الابتعاد، ويقول الاستطلاع إن نسبة الزواج المختلط بين اليهود في أميركا، بلغت في السنوات الأخيرة ٥٨٪، وبين العلمانيين من اليهود وحدهم ترتفع إلى ٧١٪. كذلك قال الاستطلاع إن ٣٢٪ من اليهود ممن أعمارهم ٣٢ عاما وما دون يعتبرون أنفسهم من دون ديانة، وهي نسبة ترتفع باستمرار، حسب البحث الذي رافق الاستطلاع.

كذلك فإن ٣٤٪ من اليهود في الولايات المتحدة على استعداد للإيمان باليسد المسيح، ما يعني تقاربهم من المسيحية وترك اليهودية، ولكن النتيجة المقلقة أكثر للحركة الصهيونية أن أكثر من ٦٦٪ من اليهود لا يربون أبنائهم على الحياة اليهودية، ولا يرسلون أبنائهم إلى مؤسسات تعليم يهودية في الولايات المتحدة، ورغم ذلك فإن ٦٩٪ أعلنوا أنهم يعززون بأنهم يهود.

أما على مستوى السياسة، فقد رفض ٨٣٪ من الذين شملهم الاستطلاع مقولة أن استمرار الاحتلال وبناء المستوطنات ضمن «أمن إسرائيل»، وهذا مؤشر واضح لازدياد ابتعاد الأميركيان اليهود عن سياسة اليمين الإسرائيلي، لأنه على مدى سنوات كانت نسبة الراضين لسياسة اليمين الإسرائيلي في حدود ٧٥٪، وهي أيضا نسبة عالية.

مخططات للجم الظاهرة

قد تكون هذه هي المرة الأولى التي يجاهر فيها قادة بارزون في إسرائيل بقلقهم بهذه الدرجة، ويطرحون برامج مع مقترحات تمويل، إذ أن هذا الملف كان يشغل أكثر قيادة مؤسسات الحركة الصهيونية، وصدرت عدة أوراق وأبحاث في العقدين الأخيرين، تهدف إلى ربط أبناء الديانة اليهودية بديانتهم، والأهم بمشروع الحركة الصهيونية، والسياسة الإسرائيلية، ولكن كما يبدو فإن هذه المشاريع لا تجد تجاوبا بالمستوى الذي يريده أصحاب هذه المشاريع.

وكما ذكر، فإن مخطط نتنياهو ووزيره يمينيت يدعو إلى رصد ١٠٠ مليون دولار لوضع برامج عامة للجم ظاهرة الانصهار، إلا أن وزير الخارجية أفيغدور ليربرمان عبّر أمام «مؤتمر الرؤساء» عن عدم رضاه من هذا المخطط، داعيا إلى رصد أكثر من مليار دولار توزع على مدى ثلاث سنوات، بهدف بناء مدارس ومؤسسات، وأشار في كلمته إلى أن آخر أبحاث دلت على أن نسبة الزواج

المعادية والسلمحة، وبذلك نهذب بالخطر محور تزويد كتيبة يفتاح التي كانت تتقدم نحو الشرق، وقد خرجنا من المعرّض بن غوريون، وكزز يفتال ألون السؤال؛ ماذا نفعل بالسكان؟، وعندها أشار بن غوريون بحركة من يده كانت تعني الطرد».

وفي العام ٢٠٠٩ اصدر الباحث الإسرائيلي شاؤول فيبر كتابا بعنوان «رابين- صعود زعيم»، لمح فيه إلى أن إيماءة اليد التي بدرت عن بن غوريون لاعمت رغبة كل من رابين والون في تطهير اللد والرملة من سكانها الفلسطينيين، وذلك لاعتقادهما بأن قوافل المطرودين من شأنها أن تعيق تقدم الجيوش العربية نحو منطقة الوسط.

ثمة ملاحظة أخرى يجب الإشارة إليها في هذه المقالات، وهي الواردة في مقال الأستاذ الجامعي يوسي بونا، وهي ملاحظة تتناول مع الكثيرين من مؤيدي «اليسار الصهيوني» الذين يسعون حاليا لتجنيد بن غوريون لمصلحة نضالهم، ولذا فإنهم يشيدون به ويتحدثون عنه دائما بصفته أحد الزعماء البارزين لـ «الصهيونية البراغماتية»، ودليهم الأقوى أنه سوية مع حايميم وايزمان تصدرا التصايد للخطة التي صاغتها «لجنة بيل» الملكية البريطانية في العام ١٩٣٧ بشأن تقسيم فلسطين.

ويؤكد كونا ما سبق أن أكدته غيره أن بن غوريون كان براغماتياً لكن فقط أخذ ضرورات تلك المرحلة في الحسبان، وأنه يجب في البداية الموافقة على اقتراح البريطانيين، وتحقيق السيطرة على أقاليم البلد بموجب خطة التقسيم السالفة، وضمان الهجرة [اليهودية] المكثفة إليها، وعندها ينبغي العمل على تطوير كبتسرا أئنيط به مهمة إنتاج «الإسرائيلي» باعتباره توسيع حدود الدولة اليهودية عندما يحين الوقت المناسب.

وتجد مصداقاً لما يقوله بونا في سياق الرسالة التي كتبها بن غوريون إلى نجله عاموس بتاريخ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧، وكان هذا الأخير قد عاتبه على قبول «خطة ٢٠».

ومما كتبه بن غوريون في تلك الرسالة: «إنني لا أشعر مطلقاً بالإهانة من جراء إقامة دولة يهودية حتى وإن كانت صغيرة. أنا بالتأكيد لا أرغب في تقسيم الأرض، لكن هذه الأرض التي تقسم ليست في حيازتنا بالفعل. إنها في حيازة العرب والإنكليز. ونحن نملك منها جزءاً صغيراً فقط. أصغر من الجزء المقترح لإقامة دولة يهودية عليه. لو كنت عربياً لشعرت بإهانة كبيرة». ففي اقتراح التقسيم هذا سوف نحصل على أكثر مما نملك - علماً أنه أقل، وأقل بكثير، مما نستحقه ومما يزيد. إلا أن السؤال المطروح هو: هل سنحصل بطريقة أخرى غير اقتراح التقسيم على أكثر من هذا؟ وإذا ما بقيت الأمور كما هي عليه الآن، فهل هذا من شأنه أن يرضي مشاعرنا؟ نحن لا نريد لهذه الأرض أن تبقى كاملة وموحدة، بل نريدها أن تكون أرضاً يهودية كاملة وموحدة. فإنا لا نشعر بأي عيب عندما تكون أرض إسرائيل كاملة لكن عربية. بالنسبة إلينا فإن الوضع الراهن عبارة عن سم قاتل، ونحن نريد تغيير الوضع القائم. فكيف لهذا التغيير أن يتم؟ وكيف لهذه الأرض أن تصبح لنا؟، إن السؤال المصيري هو: هل إقامة الدولة اليهودية تساعد أو تعرقل تحويل بكل الأرض إلى يهودية؟».

هنا يصل بن غوريون إلى بيت القصيد فيقول: «أنا متحمس جداً لإقامة الدولة- حتى وإن كانت تلامنا الآن الموافقة على التقسيم - لأنني أرى أن الدولة اليهودية المنقوصة ليست النهاية، بل هي البداية. نحن نرفض عندما نمتلك ألف دونم أو عشرة آلاف من الدونمات، ولا نشعر بالإهانة لأننا بهذا ما زلنا لا نملك الأرض كلها، لأن التملك مهم ليس فقط في حد ذاته، ولكن لأننا بواسطته نزيد من قوتنا، وكل زيادة في القوة تساعدنا

بقلم: أنطوان شلحت

(٥) اسم الكتاب: «دافيد بن غوريون- بنظرة راهنة»

(٥) تأليف: مجموعة من الكتاب والصحافيين والباحثين الإسرائيليين

(٥) الترجمة من العبرية: بلال ضاهر

(٥) إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار»، ٢٠١٤

(العدد رقم ٦٢ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»)

يضم هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» مجموعة مقالات حول دافيد بن غوريون، من أبرز الآباء المؤسسين لدولة إسرائيل وأول رئيس لحكومتها، بأقلام كتاب وصحافيين وباحثين إسرائيليين، وذلك في مناسبة مرور أربعين عاماً على وفاته التي صادفت في كانون الأول ٢٠١٣، وظهرت في شتى وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وقد حاولنا أن نراعي فيها قدر الإمكان غاية رسم تقويم يكون في وسعه الإحاطة بإرث بن غوريون في معظم المجالات التي كانت له يد طولى في إرساء مرجعياتها، باعتباره في اعتراف جميع أصحاب المقالات هنا أكبر الزعماء السياسيين لإسرائيل الذي ما زالت شخصيته «الأسرة» تحوم فوق جميع الأعمال التي نفذت منذ إقامة الدولة ولا سيما في أثناء أعوام التناسيس التي تلت نكبة العام ١٩٤٨ بما فيها خلال ذلك العام نفسه، وفي مقدمها عمليات الطرد الجماعية والتدمير المنهجي لمدن وبلدات وقرى الشعب العربي الفلسطيني والتي تسببت بتحويله إلى شعب من اللاجئين والقضاء على طموحه في إنشاء وطن قومي له في بلده.

وهذا ما يتطرق إليه التحقيق الذي كتبه الباحث والمؤرخ الإسرائيلي شياي حركزاني حول الدراسة التي كان من المقترعين بها أن تبرهن على أن الصرب هربوا في العام ١٩٤٨، وتوقف فيها عند موضوع تجنّد المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية لخدمة دعاية بن غوريون، وكيف أن هذا الأخير استدعى لدى أحد معاهد الأبحاث «دراسة أكاديمية» تبرهن على أن العرب الفلسطينيين جميعاً هربوا طوعاً ولم يطرّد أحد منهم.

ولعل أهم ما يثبته تحقيق حركزاني، كما يؤكد الصحافي الإسرائيلي الليبرالي جدعون ليفي في المقال الذي يعقّب فيه على هذا التحقيق، وكما يستشف مما ورد في التحقيق عينه أيضاً، أن بن غوريون كان على علم مسبق بعمليات الطرد الجماعي. فقد كانت هناك - على حد قول ليفي- عدداً من الرملة واللد ومئة وعشرون قرية فلسطينية أخرى على الأقل جرى طرد سكانها بالقوة، وبواسطة أعمال ذبح وسلب، وكان هناك طرد جماعي بمقاييس تطهير عرقي في عدد من مناطق البلاد، وربما كانت هناك أيضاً عدة عمليات اغتصاب. وبطبيعة الحال كانت هناك عمليات تروم منع عودة أبناء البلاد الذين لاذوا بالفرار خشية من الحرب إلى بيوتهم، وعلى الرغم من أن قدراً غير قليل من المعلومات ما زال طي السرية التامة في الأرشيفات الإسرائيلية، فإنه لم يعد بمقدور أحد أن يزعم أن بن غوريون الذي كان شريكاً وسلطة عليا في أي شيء لم يامر ولم يعلم أو على الأقل لم يوافق على الطرد والمذابح.

ومع ذلك، ينبغي أن نأسف للجوء جدعون ليفي إلى القول إن ما حدث في العام ١٩٤٨ وفي الأعوام الأولى التي تلتته يجب ألا ندرسه فقط من وجهة نظر نقدية ملائمة للعام ٢٠١٣، فقد كانت إسرائيل- وفقاً لما كتب تتامل آنذاك دفاعاً عن وجودها وكان العالم أيضاً مختلفاً، ومن الواضح أن هذه الأعمال لو وقعت اليوم لخصيت بتعريف جرائم حرب بصورة قاطعة، ولكن



مقالات باقلام كتاب إسرائيليين في مناسبة مرور ٤٠ عاماً على وفاته وأول رئيس للحكومة الإسرائيلية

ترجمة: بلال ضاهر

62

أوراق إسرائيلية

على حيازة وتملك باقي الأرض. إن إنشاء دولة - حتى ولو كانت منقوصة وجزئية - يعتبر أقصى ما يمكن عمله لتعزيز قوتنا في المرحلة الراهنة، وبشكل رافعة قوية لجهودنا التاريخية من أجل تحرير كامل الأرض».

ولا يجوز ألا نشير أيضاً إلى توكيد بونا أن صهيونية بن غوريون البراغماتية لم تحل دون ميله نحو منح الرواية التاريخية الصهيونية نزعة مسيانية جارفة على غرار معسكر اليمين وأيضاً على غرار عدد كبير من زملائه في قيادة حركة العمل.

وبرأيه فإن هذين الأمرين [البراغماتية بالمفهوم الضيق والصهيونية المسيانية] يجعلان من الصعب على الذين ينتمون إلى «اليسار الصهيوني» تجنيد بن غوريون وإرثه كعمين لهم في الخلاف العميق الراهن مع معسكر اليمين.

على الصعيد الداخلي تقارن أغلبية المقالات بين ما «حلم» به بن غوريون وبين ما هو حاصل في الواقع الإسرائيلي هنا والآن.

وربما أن أكثر ما يلفت النظر في هذا الشأن تأكيد حفيد بن غوريون، الأستاذ الجامعي ياريف بن إيعازر، فيما يتعلق بتلاشي رؤية إسرائيل كـ «نور للأغيار»، وذلك على خلفية التآكل الأخلاقي والاعتماد على القوة وحدها من جهة، والظواهر العنصرية إزاء الآخر المختلف التي تثبت فشل نظرية «دمج الشتات»، في مقابل اتساع الشروخ والخلافات في المجتمع الإسرائيلي من جهة أخرى.

لكن يبقى السؤال الذي طرحناه أعلاه: هل هو مجرد تآكل أخلاقي، أم أن الأصل كامن في انعدام أي جانب أخلاقي في المشروع الذي حمله بن غوريون على عاتقه وقال عن نفسه إنه «رجل مهمة واحدة» هي تطبيقه؟.

إعداد: بروهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

تراجع التضخم المالي في ٦ أشهر بنسبة ٤ر٠٪

قال تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن التضخم المالي في الشهر الأول من العام الجاري، كانون الثاني، سجل تراجعاً مفاجئاً لجميع الأوساط الاقتصادية بنسبة ٤ر٠٪، وهذا يعادل ضعف التوقعات، ما يعني أن التضخم المالي في الأشهر الستة الأخيرة قد سجل تراجعاً بنسبة ٤ر٠٪. وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع بنسبة (١ر٠٪)، وهذا يعني في الحد الأدنى لمجال التضخم الذي تحدده السياسة الاقتصادية في العقد الأخير، ما بين ١٪ إلى ٣٪.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن التضخم المالي تأثر من تراجع حاد موسمي في أسعار الملبوسات والأحذية بنسبة قاربت ٨٪، وتراجع أسعار الخضراوات والفواكه بنسبة ١٣ر٠٪، وتكاليف صيانة البيوت بنسبة قاربت ١٪، كما أن أسعار المواد الغذائية تراجعت بنسبة ٠ر٠٪.

ويتوقع المراقبون أن يستمر تراجع التضخم المالي في الشهر الجاري شباط بنسبة ٠ر٢٪، ما سيجعل التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة أقل من ١٪. وقد يلزم بنك إسرائيل باتخاذ إجراءات عديدة، منها ما يتعلق بالفائدة البنكية، وسعر صرف الدولار المنخفض.

ولإيرى خبراء الاقتصاد في تراجع التضخم مؤشراً للتباطؤ الاقتصادي، إذ يقول الخبير الاقتصادي إيلان آرتسي إن نسبة التضخم في كانون الثاني لا تدل على وجود مشكلة تضخم في إسرائيل، ما يسمح بتخفيض الفائدة البنكية أكثر، ولكن هذا التخفيض ليس بالضرورة سيساعد في رفع سعر صرف الدولار أمام الشيكل.

ويتوقع آرتسي أن يستمر انخفاض التضخم أيضاً في الشهر الجاري، شباط، على أن يرتفع مجدداً في الشهر المقبل، آذار.

وينضم إلى آرتسي خبراء آخرون، يتوقعون أن يكون التضخم الإجمالي في إسرائيل في العام الجاري ١ر٠٪، بدلاً من ١ر٠٪ في العام الماضي- ٢٠١٣.

الصناعيون غاضبون: تقرير

الكنيست عن أسعار الأغذية خاطئ

هذه اتحاد الصناعيين في إسرائيل بمقاضاة قسم الأبحاث في الكنيست، إذا لم يتراجع عن التقرير الذي أعده وأصدره في نهاية الشهر الماضي كانون الثاني، وبين فيه أن أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير مما هي عليه في الدول المتطورة، وبشكل خاص أسعار المنتجات الغذائية الإسرائيلية في الأسواق العالمية. وكان بحث أجراه مركز الأبحاث في الكنيست قد بين فوارق هائلة في أسعار المنتجات الإسرائيلية في السوق المحلية، مقارنة بنسب المنتجات في أسواق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي بعض الأحيان يتضاعف السعر، لم تكن هذه المرة الأولى التي يتكشف فيها هذا الأمر، لكن الجديد هو أن فوارق الأسعار تزايدت، على الرغم من حملة الاحتجاجات على غلاء المعيشة التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١.

ويظهر من عدة منتجات عرضها البحث أن الفوارق في الأسعار قديماً من نحو ١٠٠٪ إلى ١٠٠٪ وأكثر مما هي في الأسواق الأوروبية والأميركية التي تستورد البضائع الإسرائيلية، ومن بين المنتجات التي عرضت الأكثر رواجاً في سوق الأغذية الإسرائيلية مثل منتجات الشوكولاته والبسكويت والشاي وغيره.

وشدد بحث الكنيست على أن أسعار المنتجات الغذائية في إسرائيل أعلى مما هي عليه في أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٢٥٪ بالمعدل، وهذا على الرغم من أن الأسعار ما بين العام ٢٠٠٥ والعام ٢٠١١، كانت أعلى ما بين ١١٪ إلى ١٩٪، ولكن بعد حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، استأنفت الأسعار ارتفاعها لتسجل ذروة انعكست في هذه الفوارق.

ويستند اتحاد الصناعيين على تقييم لخبير كبير في مكتب الإحصاء المركزي، ادعى أن بحث الكنيست جرى من دون أسس علمية، ما قاده إلى معطيات ليست صحيحة، وخاصة شكل المقارنة التي أجراها بين أسعار المواد الغذائية.

وقد بحث اتحاد الصناعيين من خلال محاميه برسالة إلى الكنيست، يهدد بمقاضاة مركز الأبحاث في حال لم يعلن عن تراجع عن البحث، برزعم أن التقرير يسيء لصناعة الأغذية الإسرائيلية، ويضعها أمام ضغوط لتخفيض أسعارها.

عمال الموانئ ينتسبون

إلى الليكود للضغط على الوزير

قال تقرير لصحيفة «ذي ماركز» إن عمال الموانئ البحرية جندوا في الأونة الأخيرة ١٢٠٠ منتسب لحزب الليكود الحاكم، ليتحولوا إلى قوة سياسة ضاغطة في الحزب على وزير المواصلات يسرائيل كاتس، الذي يعمل على خصخصة الموانئ في إسرائيل، ما يعني ضرب ملكية العاملين لغالبية أسهم تلك الموانئ، وهذه معركة تدور رحاها منذ سنوات عديدة خاصة بعد العام ٢٠٠٠.

وشبكة الموانئ في إسرائيل هي من الشركات الحكومية التي تسيطر على أسهمها نقابات العاملين فيها، كما هي الحال، مثلاً، في شركة الكهرباء الرسمية، وعلى الرغم مما يظهر من «طابع اجتماعي» لهذا النوع من السيطرة، إلا أن الكثير من التقارير أكدت على مدار السنين أن كبار العاملين والمسؤولين في هذه المرافق حولوها إلى أشبه بشركات خاصة، وبشكل خاص في مجال التوظيف والترقية.

ويقول التقرير إن أبرز الذين عملوا على عملية الانتساب ناشط بارز في حزب الليكود في مدينة حيفا، الذي له تأثير كبير على قوة الليكود في حيفا ومنطقتها، ويحظى بدعم شخصيات في الحزب.

ويهدد عمال الموانئ باستهداف وزير المواصلات كاتس، ودعم كل من سيقانفسه على لائحة الحزب في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقد نجح كاتس في أن يندرج ضمن العشرة الأوائل في لائحة حزب «الليكود» قبل دمجها مع لائحة «إسرائيل بيتنا».

صندوق النقد يمتدح الاقتصاد الإسرائيلي ويحذر من فقاعة عقارية!

صندوق النقد يحذر من ارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل: أسعار أعلى بنسبة ٢٥٪ من سعرها الطبيعي

* البنك يمتدح معدلات النمو والبطالة * بنك إسرائيل يشير إلى انتعاش اقتصادي محدود في الدول المتطورة

ما قد ينعكس على الصادرات * نمو منخفض في النصف الثاني من العام الماضي*



أحد مشاريع البناء في وسط إسرائيل، رغم أن هناك الكثير مثلها إلا أن العرض بشكل عام ما زال أدنى من الطلب

الكبير هو من ازدياد أعداد من سيكوتون مستقبلاً عاجزين عن تسديد قروض السكن، ما سينعكس سلباً على بنوك القروض الإسكانية، ومن ثم انهيار أسعار البيوت. في المقابل، يرى خبراء الاقتصاد، ومنهم خبراء بنك إسرائيل، أن ارتفاع أسعار البيوت يعود أيضاً إلى قلة العرض، فصحيح أنه في العام الماضي كانت هناك زيادة كبيرة في عدد البيوت التي تم البدء في بنائها، إلا أن التنفيذ ما زال بطيئاً، في حين أن الطلب على البيوت لم يقل، وأشار البنك إلى أنه لا يبدو في هذه المرحلة احتمال لجم ارتفاع أسعار البيوت.

تقرير بنك إسرائيل

في المقابل، أصدر بنك إسرائيل المركزي في الأسبوع الماضي تقريره عن المعطيات الاقتصادية للشهر الأول من العام الجاري، وقال إن النمو الاقتصادي كان بطيئاً في الشهر الأول من دون أن يذكر النسبة، كما أشار إلى أن نمو الاستهلاك الفردي كان هو أيضاً بطيئاً، على الرغم من استمرار تراجع معدلات البطالة في إسرائيل، ما يعني ارتفاع نسبة العاملين.

ويشير البنك إلى ارتفاع حجم ديون العائلات في إسرائيل، ففي الشهر الأخير من العام الماضي ارتفاع حجم الديون بنحو ١٤٣ مليون دولار، ليرتفع الحجم الكلي للديون للعائلات إلى ١١٧ مليار دولار، من بينها ٨٢ مليار دولار قروض مرتبطة بالسكن.

ومن ناحية أخرى، يشير بنك إسرائيل إلى انتعاش اقتصادي محدود قائم في هذه المرحلة في الكثير من الدول المتطورة، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ما يساهم في ارتفاع توقعات النمو الاقتصادي العالمي في العامين المقبلين، وبالنسبة لإسرائيل فإن هذا هو مؤشر جيد للصادرات الإسرائيلية، التي يتجه ما بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ منها للدول المتطورة في أوروبا والقارة الأميركية.

نمو منخفض

كما أصدر مكتب الإحصاء المركزي في الأسبوع الماضي، تقريره الأولي بشأن النمو في النصف الثاني للعام الماضي، دون حسم النمو ككل في ذات العام، وجاءت المعطيات متدنية، وكانت بداية لازمة اقتصادية على الأقل للنصف الأول من العام الجاري، إذا لم تحصل أية مفاجآت

شركة بملكية الحكومة الصينية تنوي شراء أكبر شركة أغذية إسرائيلية!

*شركة «برايت فود» الصينية ستشري الشركة التي تعد رمزاً من رموز الصناعات الإسرائيلية والحركة الصهيونية

شخصيات إسرائيلية تعارض الصفقة وتدعو إلى إبقاء الشركات الكبرى بيد مستثمرين إسرائيليين

رموز الصناعات الإسرائيلية والحركة الصهيونية، وبيعها لشركة بملكية الحكومة الصينية يُثير الكثير من التحفظات، على الرغم من أنه حينما جرى بيع الشركة لشركة «أبياكس» الهولندية، صدرت دعوات لإبقاء الشركة بملكية إسرائيلية، ما جعل الشركة تدخل في شراكة مع مستثمر إسرائيلي، لضمان نجاح الصفقة.

وقال برافرمان: علينا أن نهتم بأن تبقى السيطرة على الشركات الإسرائيلية الكبرى بأيدي مستثمرين إسرائيليين، وليس بأيدي شركات أجنبية لا علاقة لها بإسرائيل، فشركة «تنوفا» تشكل نموذجاً للشركات الإسرائيلية الكبرى، وإذا ما جرى بيع هذه الشركة التي تتميز بالصناعات التقليدية فمأذا سيبقى بيد إسرائيل.

وحذر برافرمان من اتساع الاستثمارات الصينية في العالم، وقال إن الصينيين يشترون شركات تقنية عالية في إسرائيل، ويسيطرون على أكبر الكسارات في إفريقيا، واشتروا نسبة عالية جداً من قطاع الزراعة في أميركا اللاتينية.

وبرز بين أصحاب الردود الفعل المتحفظة رئيس جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) الأسبق إبراهيم هليفي، إذ قال إن على إسرائيل أن تحذر من وضع تسيطر فيه جهات خارجية على ثروات استراتيجية مثل شركة «تنوفا»، التي تؤمن ٦٠٪ من منتجات الحليب الطازج والأجبان للسوق الإسرائيلية.

كذلك فإن ليفي يتحفظ هو أيضاً من الصين عينيها، إذ سبق ذلك اعتراض على تكليف شركة صينية لمد سكة حديد مستقبلية إلى مدينة إيلات على خليج العقبة، ويدعو هليفي إلى عدم توسيع التعاون الاقتصادي مع الصين، لأنها حسب تعبيره «داعمة لأعداء إسرائيل».

حذر التقرير الجديد لصندوق النقد الدولي من نشوء فقاعة عقارية في إسرائيل قد تشكل أزمة عامة في الاقتصاد الإسرائيلي وتقوده إلى أزمة على شاكلة تلك التي نشأت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، في حين امتدح التقرير معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة في معدلات النمو، التي ستراجع في السنوات المقبلة، ومعدلات البطالة المنخفضة وغيرها من المعطيات.

في المقابل، قال تقرير لبنك إسرائيل إن النمو الاقتصادي في الشهر الأول من العام الجاري يدل على نمو بطيء، وهذا استمرار للنمو المنخفض في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٣.

ويقول صندوق النقد في تقريره السنوي، الذي سلمه لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير ماليته يائير لبيد، إن على الحكومة أن تستمر في سياسة الحفاظ على الميزانية المقززة، رغم أن التقرير يشير إلى أن النمو الاقتصادي سيتراجع في السنوات المقبلة، بفعل التقليلات المستمرة في ميزانية الدولة.

وقال التقرير إن معدل النمو الاقتصادي في إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة كان ٤ر٥٪ سنوياً، لكن في السنوات الأربع الأخيرة، على وجه الخصوص، انخفض المعدل إلى ٤٪ سنوياً، ومن شأنه أن ينخفض إلى ٣ر٥٪ سنوياً في السنوات القليلة المقبلة، على ضوء تقليص الميزانية العامة، وتراجع حجم قوة العمل في إسرائيل.

وعينياً للعام ٢٠١٤، فإن صندوق النقد يتوقع لإسرائيل نمواً اقتصادياً بنسبة ٣ر٤٪، على أن ترتفع البطالة إلى نسبة ٦ر٥٪، بدلاً من ٦ر٤٪ في هذه المرحلة، وقد يكون العجز في الميزانية العامة ٣٪ من حجم الناتج العام، بدلاً من ٣ر٥٪ في العام الماضي ٢٠١٣، وعملياً فإن صندوق النقد يتبنى التقارير الرسمية الصادرة عن بنك إسرائيل، كما شهدنا هذا في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص.

الفقاعة العقارية

وحذر التقرير من الارتفاع الحاد في أسعار البيوت في إسرائيل، خاصة وأنها تواصل الارتفاع، ما يفسح المجال لمستقبلاً أمام نشوء فقاعة عقارية، تهدد استقرار القطاع البنكي في إسرائيل، بسبب القروض الإسكانية، التي لم تنفج كل إجراءات بنك إسرائيل في لجمها.

فمثلاً في الشهر الأول من العام الجاري وحده، حصل المواطنون في إسرائيل على قروض إسكانية بقيمة ١٣٤ مليار دولار، ما رفع الحجم الكلي للقروض الإسكانية في شهر واحد، بعد تسديد القروض الجارية، بنحو ٣٤٥ مليون دولار، وتبين أن الإقبال على القروض الإسكانية في تصاعد مستمر. ويشير التقرير إلى أن أسعار البيوت في إسرائيل أعلى بنسبة ٢٥٪ من سعرها الذي يجب أن يكون قياساً بمستوى المعيشة. وشدد البنك على أنه في الظروف القائمة فإن بنك إسرائيل ليس بمقدوره أن يرفع الفائدة البنكية، لما في هذا من انعكاس آخر على أسعار البيوت، وأيضاً نظراً للمعدلات الفائدة البنكية في الدول المتطورة في العالم.

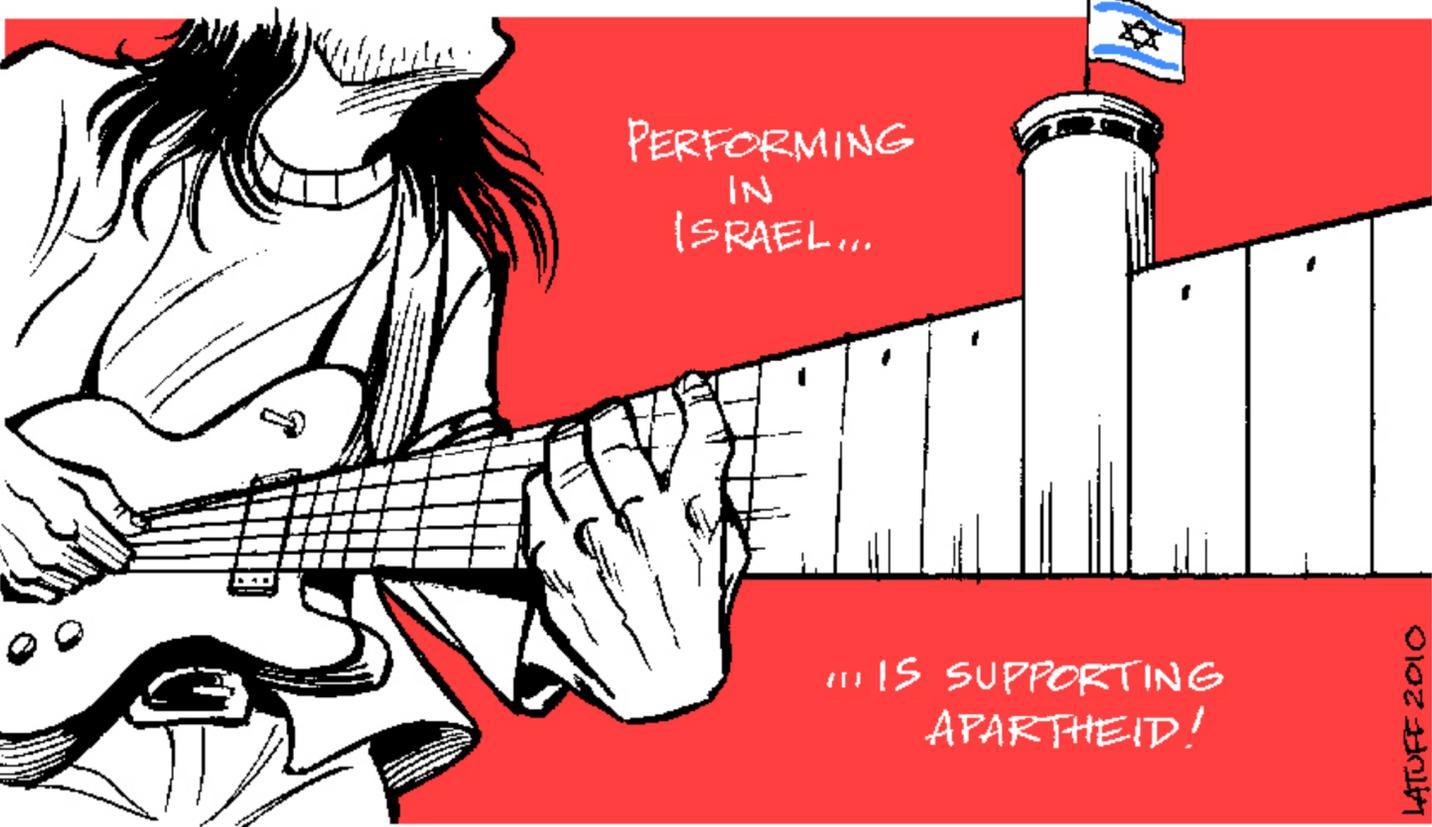
وكان تقرير لبنك إسرائيل المركزي صدر في الأشهر الأخيرة قد أشار إلى أن أسعار البيوت في إسرائيل هي من الأعلى في العالم، لدى مقارنة معدل أسعار البيوت مع معدل الرواتب، إذ تبين أن سعر البيت في إسرائيل يعادل ١٤٨ راتباً شهرياً، أي رواتب ١٢ عاماً وأربعة أشهر، بينما أسعار البيوت في الولايات المتحدة الأميركية تعادل ٦٦ راتباً وبريطانيا ٦٤ راتباً وهولندا ٥٩ راتباً.

وتشهد إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً حاداً في أسعار البيوت، ينسب تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ وفي بعض المناطق كانت النسبة أعلى، وفي العام ٢٠١٣ وحده ارتفع أسعار البيوت بنسبة ٨٪، في حين أن نسبة التضخم بلغت في العام الماضي ١ر١٪، فمثلاً في العام ٢٠٠٨ كان معدل أسعار البيوت يعادل ٦٦ راتباً، ما يعني أنه حتى العام الماضي كان أسعار البيوت قد ارتفع بنسبة ٥٤٪ مقارنة بمعدل الرواتب.

وأكثر ما يقلق بنك إسرائيل المركزي والمؤسسات الاقتصادية والمالية هو نشوء فقاعة عقارية في إسرائيل، على شاكلة تلك التي ظهرت في العام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة، وكانت بداية لازمة اقتصادية كبيرة، سرعان ما انعكست على أنحاء مختلفة من العالم، إذ أن التخوف

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية في الأيام الماضية عن حدوث تقدم كبير في المفاوضات بين شركة «برايت فود» الصينية، مع شركة «أبياكس» صاحبة السيطرة على شركة منتجات الألبان والأغذية الإسرائيلية الأكبر «تنوفا»، التي كانت ذات يوم شركة شبه رسمية، تعود ملكيتها لاتحاد القرى الزراعية التعاونية، قبل أن تبدأ عملية بيع أسهمها لمستثمرين منذ مطلع سنوات التسعين من القرن الماضي. وتثير القضية تحفظات واعتراضات جهات وشخصيات إسرائيلية، تدعو إلى إبقاء كبرى الشركات الإسرائيلية بيد مستثمرين إسرائيليين. وحسب ما نشر، فإن البنك الحكومي الصيني «بنك أوف تشاينا»، وعد بموويل ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من صفقة الشراء، التي قد تصل إلى ٢ر٥ مليار دولار، لغرض شراء جزء كبير من الأسهم، ما يجعل الشركة صاحبة السيطرة، وهذا يعني من ناحية إسرائيل أن هذه الشركة التي أقامتها المستوطنات الصهيونية في فلسطين في العام ١٩٢٦، وكانت رمزاً للصناعات الإسرائيلية الأولى، ستصبح تحت سيطرة شركة صينية.

وقد أسست المستوطنات الصهيونية والمزارعون فيها، في العام ١٩٢٦، اتحاداً أثمر عن إقامة هذه الشركة، التي كانت تعنى بتسويق منتجات الحليب والبيض، وبعض أصناف اللحوم، للمستوطنات الصهيونية التي بدأت تنتشر في فلسطين في تلك السنوات، وكانت كلها تابعة للحركة الصهيونية وتحت إشرافها الرسمي. وبعد العام ١٩٤٨، تحولت الشركة إلى شبه رسمية، تابعة للقرى الزراعية التعاونية، «الكيبوتس» و«الموشاف»، وتوسع بعد ذلك نطاق عملها مع تقدم السنين، وكانت الشركة شبه الاحتكارية لسنين طويلة،



كتعويض عن «أضرار المقاطعة»:

إسرائيل تقوم بعملية «جباية ثمن» اقتصادية من جيوب المواطنين!

كل ذلك، لا يكفي... فلا بد أيضاً من تمويل الأضرار الثانوية التي تلحق جراء الضرر الأساس. وعليه فإن الجمهور الإسرائيلي يقف أمام عصر جديد: فالضرائب التي يدفعها لتمويل المصاريف الاقتصادية في المناطق (الفلسطينية) المحتلة، غير أن تماثل المصالح بينهم وبين السلطة الحاكمة (في إسرائيل) يدفع صانعي القرارات إلى توفير وتقديم المزيد من الحماية والتعويضات لكل الذين تضررت أرصدتهم البنكية، جراء المقاطعة.

ولكن من الذي يمول بالضبط تلك الحماية والتعويضات؟! وأنا وأنتم... أي أنتم المواطنون الذين «تضربون» مرتين، مرة من جراء الإجحاف التوحيدي المستمر منذ سنوات طوال فيما يتعلق بالميزانيات المحولة للمستوطنات، ومرة أخرى عندما تدس السلطة مجدداً يدها في جيوبكم لتأخذ ما فيها من أجل تعويض تلك المستوطنات ذاتها عن أضرار المقاطعة.

مرة أخرى، عصافران بحجر واحد. **«جباية ثمن» اقتصادي** بدأ ذلك قبل ثلاثة أعوام. فقد أسس وزير العلوم والتكنولوجيا في ذلك الوقت دانيئيل هيرشكوفيتش صندوق أبحاث علمية هو الأول من نوعه في العالم؛ «منح هبات- مقاطعة»؛ هدفه المعلن تعويض الباحثين الذين لا يستطيعون تقديم طلبات لمصاديق أبحاث دولية لا تعترف بسيادة إسرائيل في المناطق الواقعة شرقي الخط الأخضر، والأموال التي حرم منها أولئك الباحثون الأوروبية وأميركية. لكنهم حصلوا، عوضاً وتعويضاً عن ذلك، على أموال إسرائيلية، من أموال الضرائب التي تدفعها، ولغاية الآن يمول «صندوق التعويضات» الإسرائيلي أبحاثاً تبلغ قيمتها ٧٥٠ ألف شيكل في السنة.

يشكل ذلك في الواقع عملية «جباية ثمن» اقتصادية، عملية إرهابية تنفذها السلطة ضد مواطنيها في مقابل عقوبة قانونية لا تستطيع مواجهتها أو التصدي لها. وعلى غرار قيام «شبيبة التلال» (المستوطنون الشبان المتطرفون) بصب جام غضبهم، بعدما تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتفكيك وإزالة أحد منازلهم النقلة، على أشجار زيتون وسياراتهم الفلسطينية، فإن خزينة الدولة تعاقب أيضاً الاسرائيليين داخل الخط الأخضر، على العقوبات التي لا يمكن لها إلغاؤها أو إيصالها.

ولقد تبين أنه في السنوات الخمس الأخيرة تم تحويل ما مجموعه ١٤٨ مليون شيكل لسلطات محلية في مستوطنات «المناطق المحتلة» وذلك في نطاق «منحة أمنية في ضوء تجميد البناء» في المستوطنات، أما المبرر الرسمي للمنحة، فقد كان عارياً عن الصحة ولا أساس له، وهو دليل آخر على طيش واستخفاف السلطات غير المحتمل في إغراق الأموال على المستوطنات كتعويض عن فقدان مدخولات من ضريبة السكن (الأرثونا) بسبب تجميد البناء في المستوطنات في العام ٢٠٠٩.

والسؤال اللامعقول الأول: هل سمعتم في حياتكم عن سلطة محلية، لا تقع في الضفة الغربية، تحصل على تعويض من السلطة المركزية عن ضريبة سكن لم تجب من بيوت ومنازل لم تشيد بعد؟! اللامعقول الثاني: لقد استمر تجميد البناء (في المستوطنات) عشرة أشهر، لكن المنحة استمرت لمدة أربع سنوات متتالية، فإين المنطق في ذلك؟ ربما لأن كلمة «أمني» تظهر في عنوان المنحة، فمطلبات واحتياجات الأمن أبدية كما هو معروف.

ويتمثل جوهر الفساد في أن ٨٠٪ من قيمة هذه المنحة العامة كما يزعم حولت مباشرة من ميزانيات السلطات المحلية إلى مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، وليس ضريبة أرثونا أو سواها. ولعل من المفيد التذكير هنا أن «مجلس المستوطنات» هو جمعية سياسية سبق أن قررت المحكمة الإسرائيلية العليا عدم جواز تمويلها من ميزانيات حكومية.

فضلاً عن ذلك، يجب أن يضاف إلى المبلغ المذكور، حوالي ٩٥ مليون شيكل خصصتها الحكومة لتعويض المقاولين والأشخاص الذين ابتاعوا المنازل (في المستوطنات)، والذين «تضرروا» جراء تجميد البناء (هل سبق أن حصل مواطنون داخل الخط الأخضر على تعويض بسبب تأخير عشرة أشهر في عملية شراء أو بناء شقة سكنية؟!).

من هنا فإن «منحة التجميد» والتعويضات الشخصية تعتبر بمنزلة عملية «جباية ثمن» حكومية من الجمهور الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، فقرار (رئيس الحكومة) ببناميين نتبنا هو الرئيس أوباما من أجل الشروع بمفاوضات سياسية مع الفلسطينيين. ولم يكن المستوطنون وممثلوهم في الحكومة يتصورون بأنهم سيتلقون هذه الضربة لوحيدهم، ولذلك تقرر إلقاء تبعه التكلفة الاقتصادية لتجميد البناء في المستوطنات على الحلقة الضعيفة في السياسة الإسرائيلية، أي الجمهور الواسع. وللتذكير فإننا لم نتحدث حتى الآن سوى عن «تكلفة المقاطعة»، وهذا المصطلح يجب فهمه بمعناه الدقيق: فالسؤال ليس «ما حجم الخسائر التي تلحقها المقاطعة بالأعمال في المستوطنات» وإنما كم من هذه الخسائر تلقي السلطات ععب تكلفتها على الجمهور غير المستوطن؟!.

كل ذلك، لا يكفي... فلا بد أيضاً من تمويل الأضرار الثانوية التي تلحق جراء الضرر الأساس. وعليه فإن الجمهور الإسرائيلي يقف أمام عصر جديد: فالضرائب التي يدفعها لتمويل المصاريف الاقتصادية في المناطق (الفلسطينية) المحتلة، غير أن تماثل المصالح بينهم وبين السلطة الحاكمة (في إسرائيل) يدفع صانعي القرارات إلى توفير وتقديم المزيد من الحماية والتعويضات لكل الذين تضررت أرصدتهم البنكية، جراء المقاطعة.

ولكن من الذي يمول بالضبط تلك الحماية والتعويضات؟! وأنا وأنتم... أي أنتم المواطنون الذين «تضربون» مرتين، مرة من جراء الإجحاف التوحيدي المستمر منذ سنوات طوال فيما يتعلق بالميزانيات المحولة للمستوطنات، ومرة أخرى عندما تدس السلطة مجدداً يدها في جيوبكم لتأخذ ما فيها من أجل تعويض تلك المستوطنات ذاتها عن أضرار المقاطعة.

مرة أخرى، عصافران بحجر واحد. **«جباية ثمن» اقتصادي** بدأ ذلك قبل ثلاثة أعوام. فقد أسس وزير العلوم والتكنولوجيا في ذلك الوقت دانيئيل هيرشكوفيتش صندوق أبحاث علمية هو الأول من نوعه في العالم؛ «منح هبات- مقاطعة»؛ هدفه المعلن تعويض الباحثين الذين لا يستطيعون تقديم طلبات لمصاديق أبحاث دولية لا تعترف بسيادة إسرائيل في المناطق الواقعة شرقي الخط الأخضر، والأموال التي حرم منها أولئك الباحثون الأوروبية وأميركية. لكنهم حصلوا، عوضاً وتعويضاً عن ذلك، على أموال إسرائيلية، من أموال الضرائب التي تدفعها، ولغاية الآن يمول «صندوق التعويضات» الإسرائيلي أبحاثاً تبلغ قيمتها ٧٥٠ ألف شيكل في السنة.

يشكل ذلك في الواقع عملية «جباية ثمن» اقتصادية، عملية إرهابية تنفذها السلطة ضد مواطنيها في مقابل عقوبة قانونية لا تستطيع مواجهتها أو التصدي لها. وعلى غرار قيام «شبيبة التلال» (المستوطنون الشبان المتطرفون) بصب جام غضبهم، بعدما تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتفكيك وإزالة أحد منازلهم النقلة، على أشجار زيتون وسياراتهم الفلسطينية، فإن خزينة الدولة تعاقب أيضاً الاسرائيليين داخل الخط الأخضر، على العقوبات التي لا يمكن لها إلغاؤها أو إيصالها.

ولقد تبين أنه في السنوات الخمس الأخيرة تم تحويل ما مجموعه ١٤٨ مليون شيكل لسلطات محلية في مستوطنات «المناطق المحتلة» وذلك في نطاق «منحة أمنية في ضوء تجميد البناء» في المستوطنات، أما المبرر الرسمي للمنحة، فقد كان عارياً عن الصحة ولا أساس له، وهو دليل آخر على طيش واستخفاف السلطات غير المحتمل في إغراق الأموال على المستوطنات كتعويض عن فقدان مدخولات من ضريبة السكن (الأرثونا) بسبب تجميد البناء في المستوطنات في العام ٢٠٠٩.

والسؤال اللامعقول الأول: هل سمعتم في حياتكم عن سلطة محلية، لا تقع في الضفة الغربية، تحصل على تعويض من السلطة المركزية عن ضريبة سكن لم تجب من بيوت ومنازل لم تشيد بعد؟! اللامعقول الثاني: لقد استمر تجميد البناء (في المستوطنات) عشرة أشهر، لكن المنحة استمرت لمدة أربع سنوات متتالية، فإين المنطق في ذلك؟ ربما لأن كلمة «أمني» تظهر في عنوان المنحة، فمطلبات واحتياجات الأمن أبدية كما هو معروف.

ويتمثل جوهر الفساد في أن ٨٠٪ من قيمة هذه المنحة العامة كما يزعم حولت مباشرة من ميزانيات السلطات المحلية إلى مجلس المستوطنات في الضفة الغربية، وليس ضريبة أرثونا أو سواها. ولعل من المفيد التذكير هنا أن «مجلس المستوطنات» هو جمعية سياسية سبق أن قررت المحكمة الإسرائيلية العليا عدم جواز تمويلها من ميزانيات حكومية.

فضلاً عن ذلك، يجب أن يضاف إلى المبلغ المذكور، حوالي ٩٥ مليون شيكل خصصتها الحكومة لتعويض المقاولين والأشخاص الذين ابتاعوا المنازل (في المستوطنات)، والذين «تضرروا» جراء تجميد البناء (هل سبق أن حصل مواطنون داخل الخط الأخضر على تعويض بسبب تأخير عشرة أشهر في عملية شراء أو بناء شقة سكنية؟!).

من هنا فإن «منحة التجميد» والتعويضات الشخصية تعتبر بمنزلة عملية «جباية ثمن» حكومية من الجمهور الإسرائيلي داخل الخط الأخضر، فقرار (رئيس الحكومة) ببناميين نتبنا هو الرئيس أوباما من أجل الشروع بمفاوضات سياسية مع الفلسطينيين. ولم يكن المستوطنون وممثلوهم في الحكومة يتصورون بأنهم سيتلقون هذه الضربة لوحيدهم، ولذلك تقرر إلقاء تبعه التكلفة الاقتصادية لتجميد البناء في المستوطنات على الحلقة الضعيفة في السياسة الإسرائيلية، أي الجمهور الواسع. وللتذكير فإننا لم نتحدث حتى الآن سوى عن «تكلفة المقاطعة»، وهذا المصطلح يجب فهمه بمعناه الدقيق: فالسؤال ليس «ما حجم الخسائر التي تلحقها المقاطعة بالأعمال في المستوطنات» وإنما كم من هذه الخسائر تلقي السلطات ععب تكلفتها على الجمهور غير المستوطن؟!.

يحتاج التمييز والظلم ابتداء من درجة معينة إلى عقل مبدع، وفي المحصلة، فإن أي عمل أثم، ظالم، أو سياسة مجحفة، يتطلبان وقتاً وجهداً لا يتوفران إلا بشكل محدود. كما أن أي سلطة سيئة بشكل خاص يمكن أن تجد نفسها تهدر قواها وطاقاتها من ظلم إلى آخر، تلهث وتجهد في محاولة لعدم تضییع دقيقة واحدة في حربها الشعواء ضد المساواة والعدل، وهو أمر متعب ومشوش للصورة، ولذلك هناك حاجة أيضاً للنجاعة في أجهزة الظلم والتمييز. هنا يأتي دور العقل الإبداعي ليمارس عمله، وأحدى أفكاره اللامعة تعرف باسم «عصفورين بحجر واحد».

يقيم أحد الأثلة من الأسبوع الأخير: حولت وزارة المالية الإسرائيلية - حسبما أعلن - في السنوات الخمس الأخيرة مبلغ ٤٩ مليون شيكل إلى جامعة «أريئيل» (المقامة في مستوطنة «أريئيل»، كبرى المستوطنات اليهودية في شمالي الضفة الغربية)، ولا يدور الحديث هنا على ميزانيات تعليم وأبحاث، وإنما على «عطاءات» لمختلف أنواع التعاقدات.

إن إحداها تدعى «تخطيط ومساعدة لمؤسسات التعليم في التفعيل والتمثل التعليمي لبرنامج الإصغاء» (٢٨ مليون شيكل)، وأخرى تدعى «تفعيل خطة لنمط حياة صحي» (٣٤ مليون شيكل)، والأخرى إلى قلبي خطة - هي مسخرة نمطية لمستوطنة أريئيل - تسمى «تفعيل مراكز لدراسات المواطنة والديمقراطية» (٥٢ مليون شيكل)، فمن «أريئيل» تلك «المدينة» التي ولدت كثمرة خطية، ستاتي نظرية المواطنة والديمقراطية لتغير كل أطراف وجنات البلاد.

ولعل ذلك يفسر أمراً أو اثنين. الأمر (العصفور) الأول: ضخ أموال ثابت وطاقه شحن لجامعة «أريئيل». العصفور الثاني: تنضّل جديد من جانب وزارة التربية والتعليم من مسؤوليتها التعليمية، وخصخصة من الباب الخلفي (فالمقابل ليس خاصاً لكنه ليس موظفاً في وزارة التعليم).

لقد تفحصت جميع التعاقدات مع جامعة «أريئيل»، ولم أجد أيًا منها لا ينتمي إلى جوهر المسؤولية السلطوية لوزارة التعليم. غير أن هذه الوزارة أضحيت منذ وقت بعيد قشرة جوفاء، وزارة لطباعة عطاءات، غير قادرة على القيام بوظائفها ومهامها الأساسية الأيسب.

عصفوران بحجر واحد، غير أن عالمين بيوطن الأمور يقولون إن الحديث يدور على وجهين لذات العصفور. ويتضح أن جامعة «أريئيل» تلك المؤسسة الأكاديمية الفخمة التي لا يضاهاها حتى معهد وإيزمان للعلوم والجامعة العبرية- تصدر أيضاً في حجم تعاقداتها مع وزارة التعليم، وتليها جامعة «بار إيلان» التي تحصد «أرباحاً» كبيرة، وإن كانت هزيلة بالمقارنة مع جامعة «أريئيل»، التي بلغت أرباحها في السنوات الخمس الأخيرة ١٠ ملايين شيكل. ويعزو المسؤولون في مجلس إدارة جامعة «أريئيل» حظهم الوفير إلى الفوز المتكرر بعطاءات في مجال تخصصهم في «مشاريع التعليم».

وأسمح لنفسي بتأمل هذه المأسورة المالية من طرفها الآخر، وقد وجدت أنها طريقة أخرى مريحة للسلطة، وهي واحدة من آلاف، لضخ الأموال إلى المشروع الاستيطاني (في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

ومثل هذا الدعم يأتي دائماً على حساب ميزانيات كان يمكن تحويلها إلى داخل مناطق «الخط الأخضر». غير أن هذه الحقيقة البسيطة ما زالت، مع الأسف الشديد، غير مدرجة من قبل الجميع في الخطاب السياسي الإسرائيلي، على الرغم من أنها ليست محل خلاف أو جدل. فالمستوطنات تتلقى تمويلاً زائداً في تشكيلة واسعة من الخدمات، وأي شيكل زائد من هذا النوع يعتبر بمثابة عقوبة تمويلية للبلديات والمواطنين داخل الخط الأخضر.

لكن هذه العقوبة أيضاً تضاعفت في الأونة الأخيرة،

يقيم: عيدان لاندانو (*)

يحتاج التمييز والظلم ابتداء من درجة معينة إلى عقل مبدع، وفي المحصلة، فإن أي عمل أثم، ظالم، أو سياسة مجحفة، يتطلبان وقتاً وجهداً لا يتوفران إلا بشكل محدود. كما أن أي سلطة سيئة بشكل خاص يمكن أن تجد نفسها تهدر قواها وطاقاتها من ظلم إلى آخر، تلهث وتجهد في محاولة لعدم تضییع دقيقة واحدة في حربها الشعواء ضد المساواة والعدل، وهو أمر متعب ومشوش للصورة، ولذلك هناك حاجة أيضاً للنجاعة في أجهزة الظلم والتمييز. هنا يأتي دور العقل الإبداعي ليمارس عمله، وأحدى أفكاره اللامعة تعرف باسم «عصفورين بحجر واحد».

يقيم أحد الأثلة من الأسبوع الأخير: حولت وزارة المالية الإسرائيلية - حسبما أعلن - في السنوات الخمس الأخيرة مبلغ ٤٩ مليون شيكل إلى جامعة «أريئيل» (المقامة في مستوطنة «أريئيل»، كبرى المستوطنات اليهودية في شمالي الضفة الغربية)، ولا يدور الحديث هنا على ميزانيات تعليم وأبحاث، وإنما على «عطاءات» لمختلف أنواع التعاقدات.

إن إحداها تدعى «تخطيط ومساعدة لمؤسسات التعليم في التفعيل والتمثل التعليمي لبرنامج الإصغاء» (٢٨ مليون شيكل)، وأخرى تدعى «تفعيل خطة لنمط حياة صحي» (٣٤ مليون شيكل)، والأخرى إلى قلبي خطة - هي مسخرة نمطية لمستوطنة أريئيل - تسمى «تفعيل مراكز لدراسات المواطنة والديمقراطية» (٥٢ مليون شيكل)، فمن «أريئيل» تلك «المدينة» التي ولدت كثمرة خطية، ستاتي نظرية المواطنة والديمقراطية لتغير كل أطراف وجنات البلاد.

ولعل ذلك يفسر أمراً أو اثنين. الأمر (العصفور) الأول: ضخ أموال ثابت وطاقه شحن لجامعة «أريئيل». العصفور الثاني: تنضّل جديد من جانب وزارة التربية والتعليم من مسؤوليتها التعليمية، وخصخصة من الباب الخلفي (فالمقابل ليس خاصاً لكنه ليس موظفاً في وزارة التعليم).

لقد تفحصت جميع التعاقدات مع جامعة «أريئيل»، ولم أجد أيًا منها لا ينتمي إلى جوهر المسؤولية السلطوية لوزارة التعليم. غير أن هذه الوزارة أضحيت منذ وقت بعيد قشرة جوفاء، وزارة لطباعة عطاءات، غير قادرة على القيام بوظائفها ومهامها الأساسية الأيسب.

عصفوران بحجر واحد، غير أن عالمين بيوطن الأمور يقولون إن الحديث يدور على وجهين لذات العصفور. ويتضح أن جامعة «أريئيل» تلك المؤسسة الأكاديمية الفخمة التي لا يضاهاها حتى معهد وإيزمان للعلوم والجامعة العبرية- تصدر أيضاً في حجم تعاقداتها مع وزارة التعليم، وتليها جامعة «بار إيلان» التي تحصد «أرباحاً» كبيرة، وإن كانت هزيلة بالمقارنة مع جامعة «أريئيل»، التي بلغت أرباحها في السنوات الخمس الأخيرة ١٠ ملايين شيكل. ويعزو المسؤولون في مجلس إدارة جامعة «أريئيل» حظهم الوفير إلى الفوز المتكرر بعطاءات في مجال تخصصهم في «مشاريع التعليم».

وأسمح لنفسي بتأمل هذه المأسورة المالية من طرفها الآخر، وقد وجدت أنها طريقة أخرى مريحة للسلطة، وهي واحدة من آلاف، لضخ الأموال إلى المشروع الاستيطاني (في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

ومثل هذا الدعم يأتي دائماً على حساب ميزانيات كان يمكن تحويلها إلى داخل مناطق «الخط الأخضر». غير أن هذه الحقيقة البسيطة ما زالت، مع الأسف الشديد، غير مدرجة من قبل الجميع في الخطاب السياسي الإسرائيلي، على الرغم من أنها ليست محل خلاف أو جدل. فالمستوطنات تتلقى تمويلاً زائداً في تشكيلة واسعة من الخدمات، وأي شيكل زائد من هذا النوع يعتبر بمثابة عقوبة تمويلية للبلديات والمواطنين داخل الخط الأخضر.

لكن هذه العقوبة أيضاً تضاعفت في الأونة الأخيرة،

«الصدوق الجديد لإسرائيل» مساهم بارز في تمويل حملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل

بقلم: أديفان بالاك (*)

في الوقت الذي ينظر فيه إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات كتهديد حقيقي فوجه ضد إسرائيل، يريد الكثيرون معرفة ما هو المحرك أو الدافع للحركة - الحملة الدولية للمقاطعة (الـ BDS). ويواجه إسرائيليون كثيرون أصابع الاتهام، في هذا الصدد، إلى «الصدوق الجديد لإسرائيل» الذي كانت منحه وهباته جزءاً لا يتجزأ من حركة المقاطعة بصيغتها المعروفة.

وعلى الرغم من أن «الصدوق الجديد» يعلن جهاراً نهاراً أنه لا يمول أية منظمة تتبنى وتدعم المقاطعة ضد إسرائيل، إلا أن الهبات السخية التي قدمها «الصدوق» حتى العام ٢٠١١، لمنظمات تنخرط في جبهة المقاطعة، شكلت الأرضية لتأسيس وتعزيز الحركة الدولية للمقاطعة ضد إسرائيل.

وعلى سبيل المثال، فإن إحدى المنظمات الإسرائيلية المتصدرة للحملة والتي تلقت منحة من «الصدوق الجديد لإسرائيل» كانت «ائتلاف النساء من أجل السلام» والتي تطالب بوقاحة بفرض مقاطعة على إسرائيل، وأقامت لهذا الغرض مستودع معلومات وجهازاً فعالاً تحت اسم «من المستفيد من الاحتلال»، يدعو لمقاطعة الشركات الإسرائيلية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

ففي الصفحة ٣٤ من التقرير السنوي لـ «ائتلاف النساء من أجل السلام»، الذي صدر في العام ٢٠٠٩، توهجت المنظمة لأصدقائها وأنصارها في الولايات المتحدة الأميركية، بطلب تسجيل حوالات مالية (بقيمة ١٠٠ دولار على الأقل) لتصرف لفائدة «الصدوق الجديد لإسرائيل»، مع تسجيل ملاحظة أن التبرع مخصص لـ «الائتلاف» ذاته. كذلك طلب من المرشحين إرسال الحوالات إلى مكاتب «الصدوق الجديد» في نيويورك، وطلبت المنظمة أيضاً من مترعين في بريطانيا إرسال حوالات (بقيمة ٧٠ جنيه إسترليني على الأقل) إلى مكاتب «الصدوق الجديد لإسرائيل» في لندن.

وفي مهرجان نظم في أستراليا في العام ٢٠١١، صرحت عضو مجلس إدارة «الصدوق الجديد» نعومي حزان بأن صندوقها توقف عن دعم حركة «ائتلاف النساء من أجل السلام»، وحين عرضت أمامها، في المناسبة ذاتها، حوالة (شيك) مالية مقدمة إلى «الائتلاف» كانت قد أودعت قبل فترة وجيزة في الحساب البنكي لـ «الصدوق الجديد لإسرائيل»، بررت حزان بالقول إن ذلك حصل بالخطأ.

وتحرص حركة «ائتلاف النساء من أجل السلام» دائماً على الإبلاغ والإعلان عن الطريقة التي تستخدم بها أموال التبرعات، وكذلك عن سائر النشاطات التي تقوم بها من أجل دفع حملة المقاطعة قدماً ضد إسرائيل. ففي ٢٣ أيار ٢٠١١، وجهت مركزة «الائتلاف» أديفان معوز رسالة إلى المدير العام لـ «الصدوق الجديد لإسرائيل»، راحيل كيبيل، مرفقة بموافقة على المشاركة في المعلومات المتعلقة بنشاطات «الائتلاف».

وجاء في رسالة معوز: «خلال العامين الأخيرين أجاب أعضاء هيئة إدارة الائتلاف على أسئلة كثيرة وجهها الصندوق حول مشاريع وحمولات النشر والدعاية والموافقة التي ينتهجها الائتلاف. لقد حرصنا دائماً على الشفافية الكاملة مع مسؤولي الصندوق وقدمنا أيضاً حاليًا معلومات شريفة وقانونية وأهمية نشاطاتنا».

حالياً، لم يعد «الصدوق الجديد لإسرائيل» يدعم مالياً منظمة «ائتلاف النساء من أجل السلام»، والتي أضحت تمتلك قوة كافية لتجنيد الأموال بنفسها من مصادر أخرى. مع ذلك فإن «حركة المقاطعة الدولية» تعمل حالياً معتمدة على الضخ المباشر لتقصص القمع والوحشية - بعضها مشروع وبعضها الآخر مبالغ فيه أو مختلق - والتي يتم نشرها وترويجها في أنحاء العالم بواسطة جمعيات تحريضية (ضد إسرائيل) ومن ضمنها جمعيات تلقت التمويل من «الصدوق» للعام ٢٠١٢، مثل «فلسطين الصمت» و«بتستيلم».

وتصر إدارة «الصدوق الجديد» على الإدعاء بصورة مستمرة بأن المنح التي يقدمها الصندوق إلى مئات الجمعيات في إسرائيل تساهم في دفع الديمقراطية والرفاه الاجتماعي، وهو ادعاء صحيح فيما يتعلق بالعدد الكبير للمستفيدين من الدعم المالي للصندوق، والذي يعملون حقاً في مجالات وأنشطة خيرية ومشاريع لتحسين أوضاع النساء والأطفال والفئات السكانية الضعيفة، ولكن بالإضافة إلى هذه الأعمال الطيبة فإن العشرات من المستفيدين من منح «الصدوق الجديد» هم منظمات تمارس نشاطات سياسية بامتياز.

غير أن «الصدوق الجديد» يرفض هذه الادعاءات والاتهامات جملة وتفصيلاً، ويقول بأن الحديث يدور على حملات وانتقادات سياسية بحتة. مع ذلك، يمكن فقط تخيل أين كان يمكن لحركة المقاطعة الدولية (BDS) أن تكون اليوم لو لم يستثمر «الصدوق الجديد لإسرائيل» مبالغ طائلة قبل عدة سنوات في مؤازرة هذه الحركة وهي في مهد ظهورها، ولو لم يكن الجدل العام يفتتق من حملات الدعاية التي تقوم بها الجمعيات الممولة من قبل «الصدوق» والتي تصف إسرائيل بالوحشية وغير الديمقراطية وكدولة أبارتهايد يجب مقاطعتها إلى أن ترضخ وتستسلم، أو تخفي من الوجود.

(*) باحث أميركي، ويستند مقالته هذا الذي نشر ضمن زاوية «مقالات السراي» في الموقع الإلكتروني لمصحف «يديعوت أחרونوت» على كتابه الجديد الذي سيصدر تحت عنوان «تمويل التحريض: كيف تحول أموال عامة معفاة من الضريبة ثقافة النزاع والإرهاب في إسرائيل» وكان يالكه قد دار إسرائيل مؤخرًا وعرض نتائج بحثه أمام وزير الدفاع الإسرائيلي ووزير الاقتصاد ورئيس الكنيست ومسؤولين آخرين في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. ترجمة خاصة.

متابعات

اتساع ظاهرة «هروب الأدمغة» بين ضباط الجيش الإسرائيلي

سجلت السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعا كبيرا وغير مسبوق في عدد الضباط في الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي الذين تسرحوا من الخدمة العسكرية بناء على طلبهم. ويصف الجيش الإسرائيلي هذه الظاهرة بأنها «هروب أدمغة»، إذ يعتبر هؤلاء الضباط أنهم «لبء الجيش، أي أولئك الذين يرغب الجيش ببقائهم في صفوفه، لكنهم يتسرحون ويتجهون إلى العمل في القطاع المدني.

وتشير المستويات، التي نشرتها صحيفة «يديעות أحروتوت» مؤخرا، إلى أن عدد الذين يخدمون في الخدمة العسكرية الدائمة في الوحدات التكنولوجية، ويرغب الجيش ببقائهم في صفوفه ولكنهم يختارون تسريحهم من الخدمة لصالح العمل في القطاع المدني، قد تضاعف خلال السنتين الماضيتين. ووفقا لهذه المعطيات، فإن نسبة هؤلاء الضباط قد ارتفعت من ١٢٫٢٪ في العام ٢٠١١ إلى ١٧٫٣٪ في العام ٢٠١٢ ووصلت إلى ٢١٪ في العام ٢٠١٣. ويودر الحديث عن ضباط يخدمون في وحدات السايبر، أي الحرب في الفضاء الإلكتروني، وفي الوحدة ٨٢٠ المتخصصة في جمع المعلومات الاستخباراتية، والوحدة التكنولوجية الخاضعة لشعبة الاستخبارات العسكرية وفي سلاح التصنت، الذين يتلقون عروض عمل مغرية في السوق المدنية.

ولا تنحصر هذه الظاهرة في الوحدات التكنولوجية وإنما هي موجودة، وبصورة أوسع، في الوحدات القتالية. ووفقا للمعطيات، فإن نسبة الضباط الذين تسرحوا من الخدمة في الوحدات القتالية، رغم أنهم كانوا هدفا للترقية في الرتب العسكرية، ارتفع من ٢٩٫٣٪ في العام ٢٠١١ إلى ٣٢٫٩٪ في العام ٢٠١٢ ووصلت هذه النسبة إلى ٣٩٫٧٪ في العام ٢٠١٣.

وتشير هذه المعطيات قلقا في صفوف قيادة الجيش الإسرائيلي. ويتبين من المعطيات التي استعرضتها رئيسة دائرة طاقم العاملين في شعبة القوى البشرية في الجيش، العميد ميخايل بن موفچار، خلال مداوات جرت مؤخرا، أنه على مدار سنين ماضية استقرت نسبة الضباط في الخدمة الدائمة الذين طلبوا تسريحهم من الجيش على ١٥٪، بينما ارتفعت في السنوات الثلاث الأخيرة بشكل كبير ووصلت في العام ٢٠١٢ إلى ١٨٪ وفي العام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٢٣٪. وقال قائد الوحدة ٨٢٠٠، وهو ضابط برتبة عقيد، إن هذه الظاهرة «تؤرقني، لأن الأشخاص ذوي القدرات المتوسطة لا يمكنهم تنفيذ المهام، وبالإمكان إغلاق الوحدة. ويوجد شعور خاطئ بأنه إذا غادرتنا الضباط الجيدون، فإن بإمكاننا أن نستخدم أشخاصا ذوي قدرات متوسطة وستتدبر أمرنا. ولذلك عليّ أن أوضح أن الدولة لن تتدبر أمرها. من دون المعلومات الاستخباراتية التي نجلبها فإن الدولة لن تتدبر أمرها».

ويعود السبب الرئيس لخروج الضباط من الخدمة العسكرية الدائمة إلى الأجر الذي يتقاضونه في الجيش مقابل الأجر الذي يتقاضونه في القطاع المدني. ومعظم الضباط الذين يغادرون صفوف الجيش هم مهندسون أو تقنيون في مجال الحوسبة والبرمجة الإلكترونية. وقال قائد الوحدة ٨٢٠٠ إن «الأجر الذي يتقاضاه ضباط برتب متدنية عندما هو خمسة أو ستة آلاف شيكل شهريا، بينما خارج الجيش وعندما يقوم بالعمل نفسه فإن راتبهم هو ١٣ ألف شيكل. وهذا من دون أن نتحدث عن الفرص الكامنة في شركات الستارت أب [إطلاق برامج الكترونية جديدة]... وكل من يقطع الشارع من قاعدة غيلوت [في شمال تل أبيب] إلى منطقة صناعة الهاتيك في هرتسليا سيحصل على راتب أكبر بكثير من الذي يتقاضاه في الجيش».

وأضاف الضباط نفسهم أن ظروف العمل في الجيش أصعب بكثير من ظروف العمل في شركات الهاتيك المدنية. وقال إنه «كلما ارتفعت الرتبة العسكرية يصبح الأمر أصعب. ويطلب الضباط بالعمل ١٢ أو ١٤ ساعة يوميا، بينما الراتب يكون نصف ما يمكن أن يتقاضاه في الخارج. في الخارج سيكسب ٤٠ - ٥٠ ألف شيكل شهريا. وكل واحد من الضباط في الوحدة ٨٢٠٠ بإمكانه إدارة ستارت أب بنفسه. ويتوقون في الخارج لن يشغلوا أشخاصا كهؤلاء».

تدني شأن الخدمة العسكرية

هناك أسباب أخرى تدفع الضباط إلى مغادرة صفوف الجيش، إلى جانب الراتب المتدني، وبينها إلغاء منح مكافآت مالية، ورفع سن التقاعد من الجيش وتطرق العمل لضباط. وقال قائد فرقة عسكرية لغوات الاحتياط إنه «بدأت أظنفا مشكلة في صفوف القوات القتالية والمتنورة. وعلى سبيل المثال، لدي قائد كتيبة رافع في لواء المظليين، الذي من جهة تقول له زوجته 'كيف يمكن تجربة الأولاد هكذا؟' ومن الجهة الأخرى ينظر إلى حالي ولا يريد أن يكون مثلي. وأنا أكبره ١٥ عاما وما زلت أذفع ثمنا شخصيا. فالظروف قاسية في الخدمة الدائمة، إذ أنك لا تبيت في البيت، وتعيش في الميدان العسكري، وتدفع ثمنا عائليا هائلا. وفي الماضي كانوا يقدرون ذلك، لكن اليوم بدأوا ينجثون في جيبي ويتساعلون كم أتقاضى أجرا».

وإضافة أنه «سمعنا مؤخرا تصريحات، حتى من جانب مسؤولين في الحكومة، حول رواتب الضباط ويعبرون عن ادعاءات قاسية تحد التحريض على الضباط. كذلك فإنه عندما أعلنت شركة 'طيفغ' [الصناعة الأديغ] عن فصل ٧٠٠ من العمل حدثت ضجة كبيرة. وانشغل الإعلام بذلك عدة أيام. وهذا الأمر جعل 'طيفغ' تتراجع. بينما الجيش الإسرائيلي يفصل ٤٠٠٠ من الضباط في الخدمة الدائمة وقد من ذلك كان شيئا لم يحدث. لم تسمح مرخة واحدة، لا في الإعلام ولا في الحكومة».

وحاول الضباط تفسير ذلك بأنه «ربما لأنه توجد ذاكرة قصيرة لدى شعب إسرائيل. فهذه سنوات أمنة نسبيا، لا توجد عمليات ولا تفجير حالات، والحدود هادئة نسبيا. صحيح أن ثمة احتمالا لتفجر الأوضاع لكن الوضع هادئ الآن. وقد تغلب الأمور مرة واحدة، وعندها سيكون هناك تعاطف مع أفراد الجيش».

وقبل عشر سنوات بدأ الجيش عملية تهدف إلى رفع سن الضباط في الوحدات القتالية، وأصبح يتم ترقية ضباط في قيادة لواء عسكرية، أي الحصول على رتبة عقيد، في سن ٤٢ عاما. علما أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، حصل على رتبة لواء في سن كهذه. وهذا الأمر هو أحد الأسباب التي تدفع عسكريين إلى الخروج من الجيش.

من جانبه قال رئيس شعبة القوى البشرية السابق غني الجيش، عضو الكنيست إليعازر شتيرن، إن ظاهرة التسرح من الخدمة العسكرية أقل بروزا بين الضباط المتدنيين الذين يعتمرون القلنسوة، ويشكلون ٣٠٪ من خريجي دورات الضباط. وأوضح أنه «من السهل أكثر إبقاء قائد سرية متدين في الجيش، وهو يتلقى الدعم من البيت والزوجة والمجتمع والباحثين. لكن لهذا السبب بالذات، ثمة خطر بأن يشعر الشبان العلمانيون بأنهم معفيون، وسيقولون لأنفسهم إنه إذا كان الجيش يتدبر أمره مع الضباط المتدنيين، فإن بإمكاننا الذهاب إلى أماكن أخرى».

بدوره قال غانتس إن «موظفي وزارة المالية لا يدركون أنه ليس بالإمكان ذبح بقرات مقدسة بسبب نقاش حول الميزانية، إنهم يجيبون توجيه الضربات لنا. وهذا هو الثمن. وفي نهاية المطاف من يحارب في غزة؟ ومن سيحارب في لبنان؟ ثمة حاجة إلى جيش نوعي ويحقق نتائج. وأنا لا أريد جيشا موسكينا. فجيش كهذا سيخسر. إما أنهم يريدون جيشا قويا ومدربا وإما لا. عليهم أن يقرروا وحسب».

وعزا شتيرن ظاهرة «هروب الأدمغة» من الجيش الإسرائيلي إلى التغيرات في «سلم القيم» في المجتمع الإسرائيلي. وأضاف أن «النجاح الاقتصادي تجاوز النجاح الأخلاقي أو الرسالة الوطنية. ولأسفي فإن المجتمع ينمي أخلاقيا. جنوا أرباحا من الستارت أب أو من صناديق رأس المال الموجودة في خطر أكثر مما ينمي أشخاصا يخاطرون بحياتهم. وعندما يكون رد فعل المجتمع ليس إيجابيا [تجاه العسكريين]، فإنه لا يوجد سبب لكي يفضلوا البقاء في الخدمة الدائمة».

تحيي إسرائيل في شهر شباط الحالي ذكرى مرور أربعين عاما على تأسيس حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية. ورغم أن الاستيطان بدأ قبل ولادة هذه الحركة، إلا أنه منذ تأسيسها، في ٩ شباط العام ١٩٧٤، انطلق المشروع الاستيطاني بوتيرة عالية جدا، وارتفع عدد المستوطنين من عدة آلاف قليلة في منتصف السبعينيات إلى مئات الآلاف اليوم، وانتقلوا من هامش الحياة السياسية إلى مركزها، وأصبحوا من أعمدة الجيش.

ووفقا لمعطيات السجل السكاني الإسرائيلي، فإنه في نهاية العام ٢٠١٣ بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٢٧٥ ألفا، بينهم ١٥٤٠٠ الفأكت بلع عدد المستوطنين في الضفة الغربية هي ٤٣٪، بينما هذه النسبة هي ١٩٪ دخل الخط الأخضر. وارتفع عدد المستوطنين في الكتل الاستيطانية، مثل «غوش عتميون، وماضن القدس» وأريئيل»، بحوالي ١٠٥٠٠ مستوطن جديد خلال العام الماضي، ليصل عددهم إلى ٢٣٦٠٠ مستوطن. وانتقل ٥٠٠٠ إسرائيلي للسكن في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، التي وصل عدد السكان فيها إلى ١٤٣ ألف مستوطن. وهذه المعطيات لا تشمل قرابة ٢٠٠ ألف يسكنون في المستوطنات في القدس الشرقية. وفي هذا السياق، تضمن عدد صحيفة «يديעות أحروتوت»، يوم الجمعة الماضي، محورا خاصا بعنوان «٤٠ عاما على الحركة الاستيطانية». واعتبرت الصحيفة، بناء على المعطيات والأرقام أعلاه، أن «هذه الأرقام توضح أمرا واحدا، وهو أنه إذا لم يسارع الجانبان [إسرائيل والفلسطينيون] في التوصل إلى تسوية، فإنه خلال سنوات معدودة لن يكون بالإمكان تقسيم المنطقة بين الشغبين والتوصل إلى سلام».

فيللات ورفاهية

تناول أحد التقارير الذي تضمنه محور «٤٠ عاما على الحركة الاستيطانية» السكان الجدد في المستوطنات.

ويتبين منه أن هؤلاء المستوطنين يشكلون عنيئة من المجتمع الإسرائيلي داخل الخط الأخضر. وقبل انتقالهم للسكن في المستوطنات كانوا يسكنون في مدن مثل رعنانا والخضيرة وحيفا، ويعملون في مجالات الهاتيك والعقارات والتربيض والشرطة وما إلى ذلك، وقسم منهم متدين معتدل، والأخرون علمانيون، وهم غالبا لا يتحدثون عن نزعات أيديولوجية ولا عن «أرض إسرائيل الكبرى».

رغم ذلك فإنهم يسكنون في الأراضي المحتلة، بعدد أن أغرتهم حكومة إسرائيل بالانتقال للسكن في المستوطنات، ليسكنوا في البيت الذي يحملون به، وهو عبارة عن فيلا واسعة وقطعة أرض بمساحة نصف دونم، وهواء نقي ومناظر خلابة ومستوى حياة مرتفع، وكل هذه لقاء مبلغ زهيد نسبيا. وإضافة إلى ذلك فإنهم يحصلون على إعفادات في ضريبة الدخل.

وإحدى المستوطنات التي تجذب هؤلاء المستوطنين الجدد هي «حرمش»، الواقعة شمال مدينة طولكرم. وأقيمت «حرمش» كمستوطنة لليهود العلمانيين، في العام ١٩٨٣، وكانت تسكنها حينذاك ٨٥ عائلة «كانت تبحث عن جودة حياة عالية». وانخفض عدد سكانها إلى ٢٧ عائلة خلال الانتفاضة الثانية. لكن بعد أن شقت حكومة إسرائيل شارعا التفاوضيا، في العام ٢٠٠٩، «لمنع الاحتكاك مع الفلسطينيين»، ارتفع عدد السكان في هذه المستوطنة إلى ٨٠ عائلة. ووفقا للصحيفة فإنه ستتم المصادقة قريبا على بناء ١٥٠ وحدة سكنية جديدة.

وفيما يتعلق طبيعة السكان في مستوطنة «حرمش» فإن «جميعهم علمانيون، وعلى ما يبدو أنهم في الجانب اليميني من الخريطة السياسية لكنهم بعيدون عن السياسة، ويهجمهم أكثر أن يتحدثوا عن زاوية الشواء في ساحة البيت، أو أشجار الناكهة التي زرعوها مؤخرا، أو دواخين لمحطة توليد الكهرباء في الخضيرة التي يشاهدونها من شرفة البيت».

وقال مستوطنون انتقلوا حديثا للسكن في هذه المستوطنة «توجد هنا جودة حياة، هدوء، سكنية، أنشطة متنوعة للولاد، هذه جنة عدن حقا. والثمن لا يمكن منافسته، ما بين ٥٠٠ - ٧٠٠ ألف شيكل لبيت مقام في أرض مساحتها نصف دونم، فيها ١٥٠ مترا بناء، ست غرف». ووفقا لأحد هؤلاء المستوطنين: «لا رابط بيني وبين صفة المستوطن. فأنا أسكن في بلدة حرمش، وأنا شخص من الخضيرة أراء تحسين مستوى سكنه. وأجمع المستوطنون الجدد على أمرين: الأول يتعلق بالناحية الأمنية. فهم

٤٠ عاما على الحركة الاستيطانية

آلاف الإسرائيليين ينتقلون للسكن في المستوطنات سنويا ويعتادون على الوضع الأمني ويرفضون سيادة غير إسرائيلية!

عدد المستوطنين في الضفة الغربية (من دون القدس الشرقية) بلغ ٣٧٥ ألفا، بينهم ١٤٣ ألفا يقطنون خارج الكتل الاستيطانية الكبرى



مواجهات في مستوطنة بيت إيل قرب رام الله. (أفب)

كذلك استبعد احتمال إخلاء مستوطنة «كدوميم» وقال إنه في حال تم ذلك «ستسفك دماء كثيرة هنا. وأنا لا أنتمي لهذه الجماعة التي تسمى شيبة التلال، الضارة وغير الجدية، لكن لن يكون إخلاء هنا».

ثقافة الكذب الإسرائيلية

ختم الصحافي الإسرائيلي يهودا نوريتيل ملف «٤٠ عاما على الحركة الاستيطانية» بمقال تحدث فيه عن ثقافة الكذب الإسرائيلية. واقتبس من مقولة لأحد قادة «غوش إيمونيم»، ويديعي مناحيم فيليكس، بأنه «نحن لدينا حافظ أقوى من ذلك القائد العسكري، الذي قد يكون مؤيدا لسي في أعماق قلبه. وقد تمكنت من خداعه. وعندها تغلبنا على الجيش الإسرائيلي لأننا نحن الجيش الإسرائيلي».

واعتبر نوريتيل أن تأسيس حركة «غوش إيمونيم»، قبل أربعين عاما، كان من خلال «نوايا حسنة»، ترمي إلى «الاستيطان في البلاد مثل الطيبين في حينه» في إشارة إلى الاستيطان في فلسطين في النصف الأول من القرن الماضي، وإن «أفضل الأشخاص استجابوا للدعوة... وكانوا مليونيين بالمثل والقيم، وهذا هو الحلم الإسرائيلي... ومع مرور الوقت باتوا يسكنون في مستوطنة مزدهرة، ثلاثة أجيال والرابع يوشك أن يبدأ... مقاتلون ومرهبون، مشروع حياة حقيقي ومثير للغيرة. وكل هذا المشروع وهذا البيت واقع دائما تحت طائلة خطر الخراب، والتفكير في ذلك يسبب لبارسي مثلي شعورا رهيبا بالخيانة».

وأضاف نوريتيل أن «دولة إسرائيل لا تعرف حدودها السياسية، ولذلك لا تعرف حدودها الأخلاقية أيضا. أو من هم مواطنوها، أو ما هي قواعد اللعبة والمنظومة القانونية التي تسري عليهم، وتتعرف الدولة كأنه لا توجد دولة، وكاننا لا نزال ذئاب شمشوم [وحدة إسرائيلية شاركت في حرب العام ١٩٤٨] ولم نفعل شيئا سوى أننا ذبحنا دجاجة، وكاننا لم نخرج من الملاجئ [لحي اليهودي في المغرب] أو الشططعل [البلدة اليهودية في أوروبا الشرقية]، ومن أجل بقائنا علينا أن نخدع الوحش. وبذلك فإنها تقوض سيادتها نفسها وتخلد ثقافة الكذب تجاه جميع مواطنيها».

وتابع أن «جميعنا مطالبون بتحويل الكذب إلى حقيقة. وقد بدأ هذا من أعلى، من المحكمة العليا وأفضل الأدعة القانونية، من الرئيس الأسبق للمحكمة مئير] شمعرا وحتى المستشار القانوني [الأسبق للحكومة إسحاق زامير، الذين منحا الشرعية لما لا يمكن شرعيته، والجيش الإسرائيلي طلب بالكذب، وعلق بمهمة مستحيلة. بدلا من الدفاع عن أمن الدولة وسكانها يضطر إلى فرض نظام احتلال على سكان أجانب، مع كل التشويه النابع جراء ذلك، ولأن الحياة هي دولا، فإنه في طريق عودته من الحاجز الذي تم نصبه للفلسطينيين، يضطر إلى إخلاء مواطنين إسرائيليين من بيوتهم». وتطرق نوريتيل إلى المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وكتب أن قادة إسرائيل في جميع الفترات «يلفون كل صباح باسم ثقافة الكذب. وهم يحضرون إلى المفاوضات فقط لكي يثبتوا أنه لا يوجد شريك، وهم أوجدوا بصورة فعليه دولة ثنائية القومية، من خلال سياسة معلنة بأنها 'يهودية وديمقراطية'، وقطعية مع الأقلية الفلسطينية، تلك التي تحيا داخل حدود دولة إسرائيل، وتلك التي تحيا وراء الخط الأخضر. وثقافة الكذب تستوجب بذل جهد ملحوظ من أجل خصي هيئات تتطلع إلى جلب 'الحقيقة'»، وهي الجهاز القضائي والإعلام والأكاديميا. ولفت إلى أنه ليس صدفة أن هذه الأجهزة الثلاثة تتعرض لهجمات مكثفة من أجل ألا تخرب ثقافة الكذب».

ولخص نوريتيل إلى أنه «سأضع جانبا ما فعله المشروع القومي بالجار الفلسطيني. هكذا اللحظة، أضع جانبا أربعين عاما من قمع شعب آخر، وسانظر إلى المجتمع الإسرائيلي فقط. وفي أحد الأيام ستصل ثقافة الكذب إلى نهايتها، وعندها لا يمكن منع المأساة، وحتى لو بطريقة سحرية لن يضطر أحد إلى أن يقتل من بيته ومشاهدة خراب كل ما آمن به، فإنه لن يكون بالإمكان الصغف عن أضرار انعدام الثقة، الكراهية والتشويه الأخلاقي لجيل بأكمله. وبيننا وبين أنفسنا يتطلب الأمر عملية مصالحة وطنية عميقة. وترميم الكرامة الذاتية. لم شمل عائلات، وأنا أؤمن بذلك إيمانا قاطعا. في نهاية الأمر نحن عائلة. وفي المقابل، فإن ترميم الثقة بالدولة، التي دهست جيراننا ودبت الخلاف بيننا وبين أنفسنا وحولت الكذب إلى طريقة عمل، سيكون مستحيلا على ما يبدو».



شرطة إسرائيل تقف عاجزة أمام تصاعد «حروب العصابات»!

***مراقب الدولة: تسود إسرائيل أجواء إرهابية ويخشى المواطنون الخروج من بيوتهم!**

تحقيقات اليوم، ففي السنوات الأخيرة ترصد الشرطة موارد لعمليات التصنت وجهودا تكنولوجية على حساب العمل الميداني، وقد فقد المحققون بذلك اتصالهم المباشر مع المحقق معه، والتكنولوجيا يجب أن تستكمل عملية التحقيق لكن ما يحدث هو أنها تحل مكانها وهكذا أصبح توفير الأدلة صعبا.

وأضاف الضابط أن المحققين ورجال المباحث كانوا يعملون في وحدات إقليمية قبل أن يترقوا ويعملوا في الوحدات القطرية، ويتذمر ضباط شرطة، اليوم، من أن هناك محققين الذين وصلوا إلى الوحدات القطرية بعد أن أنهوا دراستهم الجامعية مباشرة، وأشار الضابط إلى خطورة ذلك، قائلا إن أحد المحققين الشباب رفض مؤخرا التعريف عن نفسه وقول اسمه أمام زعيم تنظيم إرهابي، لأنه خاف منه. وأضاف الضابط أن «محققا كهذا لن يتمكن من التحقيق مع المشتبه، والأدلة تصل من غرف التحقيق، وهؤلاء الشبان لا يعرفون المجرمين ولا لغتهم ولا كيف ينظرون إلى عيونهم من دون أن يرمش جفنهم، والتصنت يوفر معلومات كثيرة، لكن ينبغي معرفة ماذا سيفعلون بها، وهذا الأمر يتعلمونه في العمل الميداني».

من جهة ثانية، قال محققون مضمضون إن المجرمين يعرفون جيدا القدرات التكنولوجية للشرطة وتعلموا كيف يتعاملون معها، وأن التعلق بهذه القدرات يمس بالقدرة على جمع أدلة ضد المجرمين. وقد أعطى زعيم ثاني أكبر عصابة في إسرائيل، شالوم دومراني، إشارات على ذلك عندما قال لصحافيين خلال محاكمته «إنني أعرف بالضبط على أي هاتف يتتصتون علي وليس لديهم أي دليل ضدي».

«قضاة متسامحون»

قال أحد المحامين الجنائيين المعروفين في إسرائيل إن أحد أسباب تصاعد حروب العصابات يكمن في نجاح الشرطة بإدانة وسجن زعماء أكبر المنظمات الإجرامية، مثل زعيم روزنشتاين ويتسحاق أبرجيل وأسي أبو تيول ويوسي موسلي، الأمر الذي أدى إلى بقاء الشوارع بدون «زعماء» واضطر نشطاء المنظمات الإجرامية إلى الاتهام بأنفسهم، كذلك أدى ذلك إلى تفكك منظمات إجرامية، مثل منظمة أبرجيل، إلى عصابات صغيرة مستقلة. وأضاف المحامي أن «هؤلاء شبان لا يعرفون القيام بأي شيء سوى ارتكاب جريمة، وأصبوا اليوم أسياء أنفسهم».

ووفقا لـ «هارتز» فإن الشرطة تشعر أن غياب المجرمين الكبار يقضى المجرمين الشبان غير المتضطيين من دون «مسؤول كبير»، والحالات التي كانت تنتهي في الماضي بالتحكيم بين كبار المجرمين باتت تنتهي اليوم بتصفيات جسدية.

إضافة إلى ذلك، فإن الصراع بين المنظمات الإجرامية دفع زعماء منظمات كهذه إلى مغادرة إسرائيل، مثلما فعل عمير مولنر، وهو زعيم أكبر تنظيم إرهابي إسرائيلي، حاليا، والذي يدير أعماله من خارج البلاد، ويصدر أوامر لشبان يعملون ضمن عصابات صغيرة في إسرائيل.

وثمة سبب آخر لتصاعد حروب العصابات هو الأحكام والعقوبات المخففة على المجرمين. ففي أيار العام ٢٠١١ ألقى شرطيون من وحدة «يمار» القبض على المجرم دودو أمويال في مدينة ريشون لتسيون، وبعد أن تعقبه رجال مباحث من الوحدة عدة شهور، كونه أحد «قياديين» منظمة أبرجيل ويضطلع بدور هام في موجة التصفيات الجسدية في منطقة ريشون لتسيون وحولون وبات يام، وعثر رجال المباحث بحوزة أمويال على عبوة ناسفة جاهزة للتشغيل، أمويال بالسجن لمدة عامين، وكذلك حدث في قضية أحد سكان مدينة اللد الذي أدين ببيع كميات كبيرة من الأسلحة لمجرمين، وأدين بهذه التهمة وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، والجدير بالذكر في هذا السياق أنه في معظم هذه القضايا يتوصل محامو المجرمين إلى صفقات ادعاء مع النيابة العامة.

وعقب وزير الأمن الداخلي الأسبق ورئيس جهاز الشاباك الأسبق، آفي ديختر، بالقول إنه «لاسفنا الشديد فإن القضاة متسامحون ورحيمون، ولذا فإن المجرمين يعودون بسرعة كبيرة إلى دائرة الإجرام».

الاعتقال العشرين خلال الأربعة شهور الأخيرة لم يتم حلها ولم يتم القبض على الجناة. ورغم أن الشرطة هي المسؤولة عن موجة الاعتقالات الأخيرة، لكنها تتحدث عن أن تصاعد حروب العصابات بهذا الشكل مرتبط بعمليات المخففة التي تخضعها المحاكم على المجرمين، كما أنها مرتبطة بقرار المجرمين أنفسهم بكسر القواعد.

إلا أن الصحيفة أشارت إلى سبب آخر يجمع الشرطة من لجم حروب العصابات هذه، وربما هناك عواقب أخرى لهذا السبب، فقد تفاخرت الشرطة بعملية تدوير مناصب جرت مؤخرا، وكانت الأكبر والأوسع من نوعها في تاريخ الجهاز، لكن الكثيرين من ضباط الشرطة، وخاصة أولئك الذين يعملون في مجال محاربة المنظمات الإجرامية والجريمة المنظمة، يوجهون انتقادات شديدة لهذه التعيينات، ويقولون إنها تنحوي على إشكالية من الناحية المهنية.

وقال أحد هؤلاء الضباط إن قيادة الشرطة «حاسبت أفراد الشرطة الميدانيين» من خلال عملية تدوير المناصب الأخيرة، ومثال على ذلك الحرب التي دارت بين الضباط في أعقاب اضطراب قائد وحدة التحقيقات والمباحث «لاهف ٤٣٢»، منشي أرفيف، إلى الاستقالة في أعقاب شبكات حول تلقيه رشى من الحاكم يشاهو بيتنو، المشتبه بدوره في أعمال غير قانونية في إسرائيل والولايات المتحدة، والمرشح لخلافة أرفيف في قيادة هذه الوحدة البالغة الأهمية هو رئيس شعبة السير في الشرطة، تشيكو إدري، الذي لا يعتبر ضابطا خبيرا في كل ما يتعلق بمجال التحقيقات والمباحث، وقال ضابط الشرطة التقاعد والمستشار السابق لمراقب الدولة، الدكتور مثير غلبوع، حول احتمال تعيين إدري، إنه «في الجيش لا يعينون قائد المدرعات قائدا لسلاح الجو، وهم يريدون أن هذه مهنة أخرى، لكن لم يستوعبوا ذلك في الشرطة».

وتسود تخوفات في صفوف ضباط شرطة من تعيين ضباط يتفكرون إلى الخبرة في الوحدة «لاهف ٤٣٣»، فقد تم مؤخرا تعيين الضابط يوفاف تيلم رئيسا للتحقيقات في الوحدة القطرية للتحقيقات الدولية، والتي تصفها الشرطة بأنها تشبه وحدة كومانيدوس الخفية الإسرائيلية «سرية هيئة الأركان العام» التي تنفذ العمليات العسكرية الخاصة. ولمحت «هارتز» إلى أن دانيئو تعدد تعيين تيلم في المنصب رغم افتقاره للخبرة لأنه كان مساعده الخاص، وقال ضابط شرطة سابق إن «تعيين تيلم رئيسا لذراع التحقيقات، المسؤول عن محاربة كافة المنظمات الإجرامية، هو إهمال، وواضح أن هذا التعيين نابع من قربه من دانيئو».

وفهد الضابط على أن هذه ليست الحالة الوحيدة التي يتم فيها تعيين ضباط غير أكفاء لمحاربة الإجرام، وقال إن دانيئو استبعد، وامتنع عن ترقيته قادة الوحدات المركزية «يمار»، وهي وحدات تحقيق ومباحث موجودة في كل لواء للشرطة وتعنى بالجرائم الخطيرة، مثل القتل والمنظمات الإجرامية والابتزاز والتهديد.

وقال الضابط نفسه إن عدم ترقيته قادة وحدات «يمار» جاء «بقرار من دانيئو بعدم ترقيتهم وإضعافهم، فهم رجال مباحث وتحقيقات منذ ولادتهم وليس معقولا ألا يكونوا رأس الحربة في هذه الحرب، ضد العصابات».

محققون شبان يخافون من المجرمين

وتفيد التقارير الإسرائيلية بأن إحدى المشاكل المركزية لدى الشرطة تكمن في تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة، وفي هذا السياق تحاول الشرطة ممارسة ضغط على الحكومة من أجل سن قانون يسمح باستخدام المعلومات الاستخباراتية كأدلة في المحاكم، وقال قائد شعبة المباحث، غاي نير، إن «لدينا معلومات استخباراتية نوعية ونحن نعرف كيف نترجمها إلى أنشطة عملانية». وأضاف نير أن هذه المعلومات الاستخباراتية تستخدمها الشرطة من أجل القيام بعمليات استباقية لمنع جرائم ولكن لا تستخدمها من أجل اعتقال مجرمين أو تقديم لوائح اتهام ضدهم «تحسبا من كشف المصادر، التي تحصل للشرطة على المعلومات من خلالها.

لكن ضابط شرطة سابق أشار إلى أنه «يوجد موظفو

تصاعدت مؤخرا حدة «حروب العصابات» في إسرائيل فيما تقف الشرطة عاجزة وغير قادرة على لجمها. فقد شهدت الشوارع الإسرائيلية عشرين عملية اغتيال أو محاولة اغتيال في الشهور الأربعة الأخيرة، لكن الشرطة لم تنجح في حل ألفاظها وإلقاء القبض على الجناة، وعلى ضوء ذلك، تصف وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا الوضع بأنه «إرهاب جنائي»، وقال مراقب الدولة الإسرائيلي، القاضي يوسف شاپيرا، إنه تسود إسرائيل «أجواء إرهابية ويخشى المواطنون الخروج من بيوتهم».

ونقلت صحيفة «هارتز»، في تقرير حول تصاعد حروب العصابات نشرته يوم الاثنين الأخير، عن ضباط شرطة قولهم إن هناك عدة أسباب تصعب على الشرطة الوصول إلى المنظمات الإجرامية، بينها: تعيين ضباط غير مناسبين، إخفاقات مهنية، سلم أولويات غير ملائم، تغييرات في خريطة المنظمات الإجرامية وفرض عقوبات مخففة على المجرمين.

وكانت آخر عمليات اغتيال في سياق هذه الحروب قد وقعت يوم السبت قبل الماضي، وهي الثالثة في غضون أسبوعين، حيث قام مجهولون بإطلاق النار على ثائر لاف (٢٦ عاما) منشي أرفيف، في منطقة المتنزه البحري في تل أبيب وأردوه قتيلا، وهو مجرم من يافا معروف للشرطة، واعتقلت الشرطة أربعة مشبوهين بالضلوع في عملية الاغتيال هذه، وأعلن قائد الشرطة في لواء تل أبيب، بنتنسي ساو، في ختام مداوات لتقييم الوضع، أن الشرطة ستعزز قواتها من أجل محاربة الجريمة، وقال إن اغتيال لافا هو جزء من صراع متواصل بين المجرمين في يافا، وغداة اغتيال لافا ألتقت الشرطة القبض على أربعة أشخاص من عائلته وضبطت مسدسا بجوزتهم، وتشير التقديرات إلى أنهم كانوا ضابطين للانتماء لمقتل قريهيم.

وقبل اغتيال لافا بأسبوع تم اغتيال شخص، بتفجير سيارته، في جنوب تل أبيب، وأعلنت الشرطة حينها أن عملية الاغتيال هذه جاءت في إطار صراع بين منظمات إجرامية. وقبل ذلك بخمسة أيام قتل شخصان وأصيب ثلاثة آخرون بتفجير سيارة في مدينة بيتاح تكفا، وأعلنت الشرطة حينذاك أن الخلفية جنائية أيضا.

وتطرق المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، يوحنا دانيئو، غداة مقتل لافا، إلى سلسلة عمليات الاغتيال الطويلة، معلنا أن «الشرطة تتحمل مسؤولية محاربة هذه الظاهرة، وأنه يجب أن تتعامل معها على أنها مشكلة وطنية». وقال دانيئو في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، إن معظم العصابات الناسفة التي تستخدم في حروب العصابات هي «بمواصفات عالية ومصدها الجيش الإسرائيلي»، وأضاف أنه لا يوجد ارتفاع ملحوظ في عدد عمليات الاغتيال قياسا بالأعوام الماضية وأن الشرطة تحبط أحيانا كهذه بصورة يومية «وإننا نتعامل مع مشكلة العصابات الناسفة التي تنفجر على أنها إرهاب بكل معنى الكلمة».

ورغم أن صحافيين إسرائيليين يرحبون بتصنيف المجرمين بعضهم البعض، إلا أنهم يشيرون في السياق نفسه إلى أن المشكلة تكمن في أن المواطنين بدأوا يخافون هذه الحروب، فقد أصيب مواطن بجروح خلال محاولة اغتيال أحد المجرمين في تل أبيب، وقبل عدة سنوات قتلت امرأة كانت تجلس مع زوجها وظفليها في شاطئ البحر في تل أبيب خلال محاولة اغتيال مشابهة نجا منها هدف الاغتيال، كذلك فإن عمليات تجفير سيارات تقع بالقرب من مدارس ورياض أطفال وفي الشوارع العام والأماكن العامة.

تعيين المقربين!

يحاول كبار ضباط الشرطة تهدئة روع الجمهور منذ مقتل لافا، بعد أن أثارَت وسائل الإعلام الرأي العام الإسرائيلي بقوة حيال حروب العصابات في الشوارع، وظهر العديد من هؤلاء الضباط في البرامج التلفزيونية والإذاعية. وفتحت «هارتز»، إلى أن هؤلاء الضباط كرروا جملا، مثل «نحن نحل ألفاظ ٢٠٪ من عمليات القتل» وأن «الإعلام لا يتحدث عن عمليات الإحباط التي ننفذها» وأن «جميع المجرمين هربوا إلى خارج البلاد» وأن «هناك انخفاضا ملموسا في كمية الأحداث قياسا بالعام الماضي»، لكن الصحيفة أشارت إلى أن جميع عمليات

بعد أقل من عقد واحد على سن «قانون التأمين الصحي الرسمي»:

الجهاز الصحي الرسمي في إسرائيل يواجه أزمة أعمق وأخطر من التي عالجها القانون!

*** «خدمات خاصة» و«سوق سوداء»، ظاهرتان تتفتشان**

في الجهاز الصحي الرسمي في إسرائيل *

٢٩ مليار شيكل في السنة. هذا هو المبلغ الذي يدفعه المواطنون الإسرائيليون، بالمجمل، من جيبهم الخاصة لتمويل «الخدمات الطبية الخاصة»، وحين نقول «المواطنون الإسرائيليون، بالمجمل»، فمن الواضح بالتأكيد أن الحديث يدور عن شرائح محددة بعينها في المجتمع الإسرائيلي تمتلك إمكانية صرف هذه المبالغ الكبيرة للحصول على خدمات طبية في السوق السوداء، وتسمح لنفسها بصرف هذه المبالغ، بينما يظفر السواد الأعظم من المواطنين إلى الاكتفاء بما يوفره ويقدمه له الجهاز الصحي العام في البلاد، سواء ما تملكه وتدبره الحكومة (وزارة الصحة) مباشرة، من مستشفيات وعيادات، أو ما تملكه وتدبره «صناديق المرضى» المختلفة، تحت إشراف حكومي، وذلك مقابل الرسوم الصحية الشهرية التي يدفعها المواطنون، إذ يتم خصمها من أجورهم ومستحقاتهم المختلفة، مباشرة. ويصل إجمالي هذه «الرسوم الصحية» إلى مبلغ ١٨ مليار شيكل في السنة، يضاف إليها مبلغ ٢٥ مليار شيكل في السنة تقطع من عائدات الضرائب الرسمية المختلفة لتمويل الجهاز الصحي في إسرائيل.

قانون ثوري... أزمة متجددة! ومن هنا، نرى أن مبلغ الـ ٢٩ مليار شيكل الذي يصرَف على تمويل «الخدمات الطبية الخاصة» في إسرائيل اليوم يعادل ما نسبته نحو ٤٠٪ من إجمالي الصرف على الصحة فيها، وهي خامس أعلى نسبة بين الدول المتطورة» على هذا الصعيد، بينما تشير المعطيات الإحصائية إلى أنها تزداد بوتيرة مرتفعة جدا، من سنة إلى أخرى. وللمقارنة، فقد كان مجموع ما كان يصرَفه الإسرائيليون على هذه الخدمات في العام ١٩٩٥ أكثر بقليل من ٧ مليارات شيكل (أي ربع ما هي عليه الآن). وهي السنة التي بدأ في مطلعها سريان مفعول قانون التأمين الصحي الرسمي الذي سنه الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٩٤ (وإزاء ليظنم تقديم الخدمات الصحية للمواطنين في البلاد، بواسطة صناديق المرضى المختلفة ومن خلالها.

وكان هذا القانون قد سنَّ بمبادرة من حاييم رامون، كوزير للصحة في حكومة إسحق رابين، ثم كرئيس للقبالة العامة للعمال في إسرائيل (المستشارتوت)، تنفيذيا لإحدى التوصيات، المركزية، التي تضمنها تقرير صدرته إلى الحكومة، قبل ذلك بأربع سنوات، لجنة تحقيق رسمية خاصة عُرفت باسم «لجنة نتنيناو» (على اسم رئيسها، قاضي المحكمة العليا آنذاك، شوشانه نتنيناو). وكانت الحكومة الإسرائيلية شكلت لجنة التحقيق

التي تتبناها. وفي العام ١٩٩٨، أفضص أوضاع الجهاز الصحي في البلاد، وذلك على خلفية أزمة اقتصادية خانقة عصفت به وكادت تؤدي إلى انهياره التام استمرت منذ أواسط الثمانينيات وحتى أواسط التسعينيات، موعد بدء سريان مفعول القانون الجديد.

وقد اعتبر هذا القانون، آنذاك، بمثابة «ثورة» في مجال الخدمات الصحية في إسرائيل، ليس لمفعه وقوع التعديلات التام في الجهاز الصحي البلاد، فقط، بل من حيث ضمان عمله، تمويله ومجالات عمله، فضلا عن ضمان حق كل مواطن، أو مقيم، بتلقي سلة خدمات صحية، تشكل هذا أنسب حلما يتوجب على أي من صناديق المرضى تقديمه لاي مواطن، تبعا للحاجة (الصحية)، وعلى قدم المساواة. وقد استهل القانون إياه بالإعلان

أنه «مبني على قيم العدالة، المساواة والمسؤولية المتبادلة»، أما «المسؤولية المتبادلة» فقد أوضَح القانون، في معرض الشروحات والتسويغات، بأنها «المسؤولية تجاه الفئات المستضعفة في المجتمع، كل مؤمن يدفع وفقا لقدرته ويتلقى ما يضمنه القانون من خدمات، تبعا لحاجته وعلى قدم المساواة!»

ولكن، بعد أقل من عقد واحد على دخول هذا القانون حيز التنفيذ، يبدو واضحا أن الخدمات الصحية العامة في إسرائيل قد استدارت نحو الخلف وهي تخطو، بثبات، في طريقها إلى أزمة خانقة جديدة. ظهر خلال السنوات القليلة الأخيرة أكثر من مؤشر واحد يندبذ بها مع استمرار تعقم الفجوات من جديد، وهو ما تشكل معطيات «الصرف الخاص»، على الخدمات الصحية في السوق السوداء دلالة فاضحة عليه. لكن المؤشر الأبرز والأقوى على هذه الأزمة الجديدة هو تشكيل «لجنة غيرمان» وهي لجنة استشارية شكلتها وترأسها وزيرة الصحة الحالية، ياعيل غيرمان (بيوجد مستقليا)، أنيطت بها مهمة «فحص سبل تقوية وتعزيز الجهاز الصحي الرسمي في إسرائيل، وفي كتاب تعيين اللجنة، قالت وزارة الصحة، في بيان رسمي: «تبرز، في السنوات الأخيرة، وجهات تثير القلق ومن الصعب جدا تحمين تأثيراتها المستقبلية البعيدة المدى على الجهاز الصحي، وسعيها إلى ترسيم هذه الأفاق المستقبلية المختلفة وتقرير استمرار المبادئ الأساسية التي قام عليها «قانون التأمين الصحي الرسمي» - مبادئ المساواة، العدالة والمسؤولية المتبادلة - مستقبلا أيضا، قررت وزيرة الصحة تعيين لجنة استشارية لتقوية وتعزيز الجهاز الصحي الرسمي»، وأضاف بيان الوزارة: «ستفحص اللجنة أوضاع جهاز الصحة العام في إسرائيل وتقدم توصياتها بشأن الخطوات اللازمة، بما في ذلك التعديلات القانونية والإجراءات العملية، وسيشمل فحص اللجنة الجوانب التالية: ١. العلاقة بين الخدمات الطبية العامة وبين الخدمات الطبية الخاصة، وبين المصروفات الحكومية والعامة وبين المصروفات الخاصة في مجال الصحة: ٢. التأمينات الصحية (للخدمات الصحية الإضافية والتأمينات التجارية)؛ ٣. التسعير العلاجي؛ ٤. مكانة وزارة الصحة المتنبسة، كمرؤة خدمات من جهة أولى، كمؤمّن من جهة ثانية وكسلطة حكومية من جهة ثانية، وما يستتويجه ذلك في مسألة «فصل القبعات»

وتواجه هذه اللجنة، التي تواصل مداواتها منذ شهر حزيران الماضي، طبعا الأليات التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، مهمة صعبة جدا تتمثل في ضرورة تفكيك ثلاثة «أقسام» أساسية وفي غاية الأهمية بالنسبة للجهاز الصحي في إسرائيل: الأول - هل تسمح للمستشفيات العامة بإدخال «الخدمات الطبية الخاصة» التي تعني تمكين المرضى من اختيار الطبيب الجراح مقابل مبلغ من المال؟ والثاني - التأمينات الصحية المكفلة (التجارية) التي ازدهرت سوقها على نحو مذهل خلال السنوات الأخيرة (كلما كان التأمين الصحي أغلى سعرا، كانت

سلة الخدمات الطبية التي يحصل عليها المؤمن أكبر وأفضل، ويشار هنا إلى أن ٢٧٪ من السكان في إسرائيل هم من الحريديم والعرب أساسا، لا يمتلكون أية تأمينات صحية مكفلة، ولو الأرخض سعرا منها؛ والثالث - تحويل المستشفيات الحكومية إلى شركات خاصة ومستقلة.

وحيال الأزمة المتجددة في الجهاز الصحي في إسرائيل يطرَح السؤال: كيف ولماذا حصل هذا؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال، يشخّص الخبراء والمتابعون وجهتين اثنتين، توخّه أصابع الاتهام، في كل منهما، إلى جهة مختلفة: فوزارة الصحة تتهم وزارة المالية بالمسؤولية عن هذا الوضع المستجد، نظرا لأنها (المالية) تمارس سياسة «تجويب الجهاز الصحي»، بتخصيصها ميزانيات أدنى بكثير من حجم المصروفات الحقيقية التي تتكبدها صناديق المرضى والمستشفيات، مما يؤدي إلى مس خاد وعميق بالخدمات المقدمة إلى المواطنين، كما ونوعا.

وحيال هذا التزدي في حجم الخدمات، جودتها ومستواها، التي يقدمها الجهاز الصحي الرسمي، أخذ المواطنون يبلجون أكثر فأكثر، إلى الخدمات الطبية الخاصة، أي «السوق السوداء».

وفي الجانب الآخر، تتهم وزارة المالية وزارة الصحة بأنها هي التي أرست البنية التحتية الأساسية للخدمات الصحية الخاصة: فهي التي سمحت بازدهار سوق «التأمينات الصحية المكفلة» التي تشكل، بالنسبة لصناديق المرضى، مصدر التمويل الأساس لزيارات المؤمن (الفحوصات والعلاجات) لدى الأطباء المختصين المستقلين وللعمليات الجراحية الخاصة، بما في ذلك حرية اختيار الطبيب الجراح. وفي اللحظة التي توفرت فيها البنية التحتية الأساسية هذه، أصبح الأطباء يحرصون على توجيه أكثر ما أمكن من المرضى (المقتردين ماليًا) إلى عياداتهم الخاصة وغرف عملياتهم الخاصة، مستغلين لذلك قدرتهم على «خلق» بوابير انتظار طويلة وغير محتملة للعلاج في إطار جهاز الخدمات الصحية، ناهيك عن انعدام إمكانية اختيار المريض طبيبه الجراح المرغوب في إطار هذا الجهاز!

وتجد «حرب الاتهامات» هذه تعبيرا صارخا لها في مداوات لجنة «غيرمان» هذه، ليس من باب «الكاك على الحليب المسكوب» فقط، وإنما لأن تحديد «المتهم» المسؤول عن هذا التزدي من شأنه أن يؤثر، أيضا، في النتائج التي ستتوصل إليها هذه اللجنة. وفي التوصيات التي ستخلص إليها بشأن الحلول المناسبة في كل واحدة من المسائل المذكورة.

من نشاطات «مركز مدار»



العدد ٥٢ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن إسرائيل والسياق الإقليمي بعد الثورات العربية

رام الله- صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٢ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا بعنوان «إسرائيل والسياق الإقليمي بعد الثورات العربية»، وتركز مقالات المحور على العوامل الإقليمية والقوى الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، وتحولاتها الداخلية، ومدى تأثير هذه التحولات الداخلية على سياستها الخارجية تجاه إسرائيل بشكل خاص، والاصطفافات الإقليمية الجديدة الممكنة بشكل عام.

وساهم في المحور كل من مهند مصطفى (المشهد المصري)؛ عنات لبيدوت- فيريللا (المصالح والقيم في السياسة التركية الخارجية حيال إسرائيل)؛ عبد كناعنة (إسرائيل بين المقاومة والجهاد: عن المواجهة بين فكرين)؛ أوري غولدربرغ (منظور إسرائيل إزاء إيران كمشاهد على الاتجاهات الحالية لدى المجتمع الإسرائيلي)؛ يوثيل غوجانسكي ورون تيرا (هجوم إسرائيلي على إيران: اعتبارات الشرعية الدولية)؛ أون براك (وجهة نظر أكاديمي إسرائيلي حول الثورات العربية).

ويجوي العدد مقالة خاصة أجراها أنطون شلحت وبلال ضاهر مع اللواء احتياط عامي أيلان أولي، الذي شغل في السابق منصب قائد سلاح البحرية الإسرائيلية ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، وانتخب بعد ذلك للكنيست عن حزب العصل وتسلم منصب وزير بلا حقيبة، أكد فيها أنه يجب العمل من أجل إيجاد واقع إقليمي يتم فيه تطبيق حل دولتين لشعبين من خلال الاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن في حال انعدام اتفاق كهذا يجب تشجيع «اتخاذ خطوات مستقلة» من طرف كل جانب على حدة شريطة أن يكون من شأنها أن تدفع قدامًا نحو نشوء واقع دولتين لشعبين. ومن خلال الخطوط المستقلة أشار إلى ضرورة توجه الفلسطينيين إلى الدولة المتحدة من أجل الاعتراف بفلسطين كدولة وعدم الركون إلى إقامة هذه الدولة من خلال المفاوضات التي جرى تجربتها منذ أكثر من عشرين عامًا ولم تنجح، مشيرًا إلى أنه لا توجد دولة في العالم نضجت نتيجة مفاوضات.

وفي العدد ترجمة خاصة لمقالة الصحافي الإسرائيلي آري شافيت «اللد ١٩٤٨: المدينة، المجزرة والشرق الأوسط اليوم» التي نشرت في مجلة «نيو يوركر» الأميركية. وهناك ترجمة خاصة أخرى لمحااضرة البروفيسور رفائيل فوك حول «الصهيونية وبيولوجيا اليهود».

كما يضم تقريرًا بعنوان «حو عام على حكومة نتنياهو الثالثة: كشف حساب أولي» بقلم وديع عواودة. وفي باب قراءات قدمت المجلة عرضًا أعده أسعد زعبي لكتاب المؤرخ والأستاذ الجامعي الإسرائيلي شلومو ساند «اختراع أرض إسرائيل» الذي صدر حديثًا في ترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار. وقدم على حيدر قراءة في كتاب «الحروب الجديدة لإسرائيل، تفسير اجتماعي- تاريخي»، وقدمت مرام مصاروة قراءة لكتاب «الكارثة: الولادة من جديد والنكبة»، ويقدم الطيب غنايم قراءة لرواية عبرية جديدة بعنوان «الميناء» تتضمن مقابلة مع مؤلفها.

وفي العدد ترجمة خاصة بـ «قضايا إسرائيلية» من الأرشيف الصهيوني لمقال نشرته مجلة «ثقافة ديمقراطية» الصادرة عن كلية الحقوق في جامعة بار إيلان العام ٢٠٠٩. يلقي الضوء على الجدل الذي سبق إعلان قيام إسرائيل في ١٥ أيار ١٩٤٨ بموجب قرار التقسيم الأممي في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. ويظهر المقال، بخلاف أبحاث تاريخية أخرى، انقسام قادة الحركة الصهيونية وتردهم حيال الإعلان عن الدولة اليهودية الذي تحفظت منه الولايات المتحدة ودعت للقبول بهدنة ثلاثة شهور ما أثار جدلًا داخل القيادة الصهيونية آنذاك انتهى بترجيح كفة الإعلان عن الدولة بعد موازنة الحسابات والاحتمالات والمخاطر على شتى أنواعها.

وأشارت افتتاحية العدد التي كتبها مدير تحرير المجلة رائف زريق إلى أن هذا العام، ٢٠١٤، هو الذكرى المئة لاندلاع الحرب العالمية الأولى، هذه الحرب التي انتهت بوعد بلفور، واتفاقية سايكس- بيكو، وضور الإمبراطورية العثمانية إلى حدود الدولة التركية الحالية كما تعرفها اليوم. وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بوعد بلفور، فإن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بنظام عالمي جديد من مفرزاته الأولى كان قرار التقسيم الذي ما زال تأثيره ماثلاً في حياتنا. هكذا تشكل الشرق الأوسط على صورته الحالية كنتاج لحربين عالميتين لم يكن لنا فيها لا قوة ولا بصير.

وأضاف: في إشارتي إلى هذه الحقيقة أرمي إلى القول بمدى تشابك القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي بجملة من السياقات الدولية التي أثرت وما زالت تؤثر فيه. وقد اخترنا في هذا العدد أن نركز على العوامل الإقليمية والقوى الرئيسة في المنطقة، تحولاتها الداخلية، ومدى تأثير هذه التحولات الداخلية على سياستها الخارجية تجاه إسرائيل بشكل خاص، والاصطفافات الإقليمية الجديدة الممكنة بشكل عام.

وأكد أنه منذ فترة لم يكن الشرق الأوسط على هذه الدرجة من السيولة والغيان، ومن المبكر جدًا التنبؤ بما ستؤول إليه المنطقة من تحولات وترتيبات جديدة. تاريخيًا اعتمدت إسرائيل على سياسة بن غوريون القائمة على محاصرة الحصار، أي إقامة طوق غير عربي حول دول الطوق العربي، ومن هنا كان اهتمام إسرائيل الخاص بتركيا وإيران باعتبارهما دولتين قويتين ومركزيتين في المنطقة. يشكل التحالف معهما توازنًا مع المشروع القومي العربي الممتد من مصر إلى سورية مرورًا بالعراق، لكن مياها كثيرة جرت منذ السبعينيات: إيران لم تعد تلك الدولة التي كانت، ومصر خرجت من دائرة الصراع، والعراق وسورية تدمران بفعل حرب أهلية دامية، وتركيا تراوح بين رغبتها في استعادة دورها العثماني في المنطقة العربية والتركيز على دورها الإسلامي من ناحية، ورغبتها في الانخراط في المنظمات العالمية بقيادة الولايات المتحدة، من ناحية أخرى. أما إيران فيبدو أنها تنحو باتجاه انفراج في علاقاتها مع الولايات المتحدة، بينما السعودية تنظر حولها لترى أنها فقدت وزنها في المنطقة، وتبحث عن موطن قدم جديد على شاكلة استعادة تحالفها مع مصر بقيادة العسكر وتحت حكم السيسي، وعليه، اخترنا في هذا العدد أن نلقي بعض الضوء على هذه التحولات الإقليمية مركزين على ما يحدث في إيران، تركيا، مصر، لبنان، وسورية وكيفية تأثير التحولات الداخلية في هذه البلدان على الخارطة الإقليمية بشكل عام، وعلى علاقة هذه الدول بإسرائيل وعلاقة إسرائيل بها. بدون هذا السياق الإقليمي سنبقى محاولتنا لفهم التحركات الأميركية في الشرق الأوسط ودورها في العملية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين منقوصة.

«سلطة البث» الحكومية في إسرائيل تثير عاصفة تتسع وتتصاعد باستمرار

فوضى إدارية ومالية ورسوم إكراهية تجبى بممارسات تنكيلية... «كأننا دولة إفريقية»!

سلطة البث الحكومية... فوضى عارمة وسرقات بالمالين!

تقرير المراقبة الذي استندت إليه «لجنة المالية» البرلمانية في بحثها حول وضع «سلطة البث»، الأسبوع الماضي، اعتهه المراقبة الداخلية في «سلطة البث»، إيتانسا غريغور، بناء على طلب مباشر من رئيس اللجنة، سلوميانسكي. وعلى الرغم من أن حالة الفوضى والخروقات العديدة في سلطة البث، إدارتها وعملها، معروفة منذ سنوات طويلة، إلا أن المراقبة الداخلية لم تعد أي تقرير سابق حول الموضوع بحجة «الانشغال في أنشطة رقابية أخرى»!

ويكشف التقرير، الذي يتركز في الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٣، عن واقع من «الفوضى والمعطيات المتناقضة» في «سلطة البث»، وفي قسم الجباية التابع لها بوجه خاص، فضلًا عن سرقات بمبالغ طائلة ليس من الواضح كيف تمت معالجتها، إن تمت أصلًا، كما أكد التقرير، مضيفًا: «ليس ثمة جسم واحد يشرف على مراقبة العمل في قسم الجباية، لا من جانب إدارة سلطة البث ولا من جانب هيئة أخرى»!

ويؤكد التقرير أن موظفي المراقبة «واجهوا مصاعب عديدة في فحص واستيضاح الأرقام، نظرًا لنقص معطيات كثيرة ونظرًا لوجود معطيات متناقضة بين تلك التي قدمها قسم الجباية وتلك الموثقة في حواسيب السلطة وفي قسم إدارة الحسابات. ومنها، مثلًا: تقرير قسم الجباية حول أجرة الأتعاب التي حصل عليها المحامون خلال العام ٢٠١٢، إذ أفاد بأن القسّم دفع للمحامين ٣٦٤ مليون شيكل، بينما تفيد تسجيلات دائرة الحسابات بدفع مبلغ ٢٨٩ مليون شيكل لهؤلاء المحامين. أي، فارق نحو ٨ ملايين شيكل، لا يعرف أحد شيئًا عن مصيرها»!

كما بين التقرير، أيضًا، فوضى وانعدام أية معايير موحدة في طريقة التعامل مع مكاتب المحامين وطريقة تحويل ملفات الديون (الجباية) إليها، فضلًا عن غياب أية تعليمات لمكاتب المحامين بشأن طرق الجباية وغياب أية آلية لمراقبة عمل هذه المكاتب وسير إجراءات الجباية من طرفها. ولم تقم سلطة البث بمراقبة عمل هذه المكاتب سوى مرتين اثنتين فقط خلال السنوات الثماني كلها، منذ بدء التعاقد معها، في العامين ٢٠١٠ و٢٠١٣، فأظهرت هذه خروقات خطيرة جدا «لم تتخذ أية إجراءات لمعالجتها وتصحيحها»، ومن بين تلك الخروقات، مثلًا: حالات عديدة جدا من قيام المحامين بجباية «رسوم التلفزيون» من المواطنين وإبقائها في حساباتهم البنكية الخاصة، دون تحويلها إلى سلطة البث، ودون أن يكون لهذه الأخيرة أي سبيل إلى معرفة ذلك والمطالبة بالحصول على هذه الأموال؛ وفي حالات أخرى، كما أورد التقرير، قامت سلطة البث بدفع أجرة لمحامين من دون أن يكونوا قاموا بجباية أية ديون من المواطنين؛ وعلاوة على ذلك، بين التقرير أن المحامين عمداً، في ٣١ ألف حالة، إلى زيادة مبالغ الديون المستحقة على المواطنين بحيث بلغت هذه الزيادة، في الإجمال، نحو ٧ ملايين شيكل!

٦١٪ من المواطنين يطالبون بإغلاق «سلطة البث»

العاصفة، الشعبية والسياسية، التي ثارت ضد سلطة البث وممارساتها، كما بينها أعلاه، اضطرت الوزير المسؤول عنها مباشرة، وزير الاتصالات غلعاد إردان، إلى التدخل وتوجيه رسالة خاصة إلى رئيس سلطة البث، أمير غيلات، مطالبا إياه بعقد جلسة خاصة لمجلس الإدارة العام لهذه السلطة والبحث في السبل البديلة لجباية الرسوم من المواطنين، واستجابة لهذا التوجه، عقد مجلس الإدارة جلسة خاصة له في كانون الأول الأخير قرر، في ختامها، وقف وإلغاء جميع التعاقدات مع مكاتب المحامين الخارجيين، بحيث يتم إلغاء هذه التعاقدات بصورة فورية مع اثنين من مكاتب المحامين اللذين تبين ارتكابهما تجاوزات خطيرة فيما يتم إلغاء التعاقدات وإنهاؤها.

والجانب الآخر ١٤٪ الأخرى لم يدع انتهاك مهاتها القانونية. وفدانة جلسة لجنة المالية البرلمانية المذكورة، الأسبوع الماضي، وجه غيلات رسالة حادة إلى أعضاء مجلس إدارة سلطة البث ضمنها هجوما عنيفا على إدارة السلطة، وخاصة مديرها العام، يوني بن مناحيم (المقرب من رئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، الذي عينه في هذا المنصب، متهما إياه بأنه «غير موجود»!

وقال غيلات، في رسالته، إن «هناك تجاوزات بمبلغ ٨٠٠ مليون شيكل في سلطة البث سنويًا، بل إن إدارة السلطة تجاوزت ميزانية الساعات الإضافية، التي تبلغ ٧٤ مليون شيكل، بملايين الشيكات الأخرى خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، ومشروع الميزانية الأخير الذي قدمته الإدارة لم يكن متوازنًا، بل شمل عجزًا بما يزيد عن ٥٥ مليون شيكل. كل هذا ولا أحد في الإدارة يحرك ساكنًا. لا جلسات إدارة منتظمة، لا خطة عمل ولا أهداف»! وعقبت إدارة سلطة البث على اتهامات غيلات هذه باتهامه بـ «محاولة التصلل من مسؤوليات، وهو الذي يرأس مجلس الإدارة منذ أكثر من ثلاث سنوات»!

وحيال هذه العاصفة المتسعة والمتصاعدة ضد سلطة البث الحكومية عامة، والرسوم غير المنطقية التي تجبها والوسائل التنكيلية التي تعتمد عليها في جبايتها، أجرى موقع صحيفة «غلوبس»، نهاية الأسبوع الأخير، استطلاعًا إلكترونيًا لرأي حول هذا الموضوع، اشترك فيه خلال يومين ١٧٣٠ مواطنًا، رأى ٦١٪ منهم ضرورة إغلاق سلطة البث الحكومية، بينما رأى ٢٤٪ منهم حاجة إلى إلغاء «رسوم التلفزيون» وتمويل «سلطة البث» من عائدات الضرائب الحكومية فقط، ولم يؤيد أي مشترك في الاستطلاع احتمال «إبقاء الوضع على ما هو عليه»!

«سلطة البث» الرسمية وتحولها، تدريجيا، إلى هيئة ثانوية، بل هامشية تقريبا، تراجعت مكانتها باستمرار وتضاءلت نسب المشاهدة التي تحظى بها إلى درجات متدنية جدا. وكان «قانون سلطة البث» المذكور أعلاه قد نص، في المادة ٢٨ منه على أن: «كل من يمتلك جهاز تلفزيون يدفع لسلطة البث رسوما سنوية بمقدار...» (تبلغ اليوم ٣٨٠ شيكل سنويا). وشكل هذا البند مصدر تمويل أساسيا لهذه السلطة، إلى جانب ميزانية حكومية سنوية مرصودة لها في إطار «الميزانية العامة للدولة»، قبل أن تبدأ الاعتماد على مصدر دخل آخر هو الإعلانات الدعائية التجارية، التي لم يكن مسومها لها بثها من قبل.

«شبهات جنائية... كأننا دولة إفريقية»!

في الجلسة الخاصة الذي أفردها «لجنة المالية» البرلمانية، يوم ١٨ شباط الجاري، لمناقشة الوضع في «سلطة البث»، والغضب الجماهيري العارم عليها وعلى ما تنتهجه من أساليب لجباية «رسوم التلفزيون»، قال أحد أعضاء هذه اللجنة: «إن هذه الرسوم هي أكثر ضريبة تثير الاستغراب والغضب في إسرائيل، لأنها غير منطقية وغير منصفة»، وكان يريد، في ذلك، ما تؤكدته جمعيات شعبية تأسست، مؤخرًا، خصيصا لمحاربة هذه الرسوم والمطالبة بإلغائها. وتقول هذه الجمعيات، أساسا، إنه من غير المعقول أن تفرض الدولة ضريبة إلزامية على كل مواطن لمجرد امتلاكه جهاز تلفزيون تحفظه، بالإكراه، عبء تمويل هذه المؤسسة المترهلة والفاستدة، حتى وإن كان هذا المواطن لا يشاهد هذا البث الذي أصبح، منذ زمن بعيد، غير ذي أهمية وغير ذي جدوى في عالم يزدخر بالتقنيات التلفزيونية، المحلية والعالمية.

أما رئيس اللجنة، سلوميانسكي، فقال إن ممارسات «سلطة البث»، كما تظهر من تقرير المراقبة الداخلية، «تثير شبهات جنائية»، نائب المدير العام للشؤون المالية لا يجري أية رقابة على عمل قسم الجباية الذي يتصرف بطريقة مستقلة تماما، على نحو يثير شكوكا كبيرة وكأننا نعيش في دولة إفريقية تعم فيها حالة من الفوضى والتسيب وانعدام القانون» مضيفًا أن سلطة البث هذه تبدو كأنها «مملكة لا يعرف أحد شيئًا عما يدور فيها»!

وقام سلوميانسكي يتحدث عن تعاقد «سلطة البث» الرسمية وقسم الجباية فيها مع مكاتب محامين خصوميين أوكلت إليهم مهمة جباية هذه الرسوم، ولكن مضافًا إليها مبالغ طائلة كغرامات وأجرة أتعاب لهؤلاء المحامين، وهو ما ترتبت عليه ثلاث نتائج سلبية أساسية: الأولى، تعرض أعداد كبيرة من المواطنين المدينين إلى سلسلة من الإجراءات التنكيلية القاسية من جانب هؤلاء المحامين، من بينها الحجز على حساباتهم البنكية، الحجز على ممتلكات مختلفة، الحجز على محتويات بيوتهم وبيعها في المزاد العلني، معهم من مغادرة البلاد والتصديق عليهم في مجالات مختلفة. والثانية، تكديس هؤلاء المحامين أرباحا طائلة جدا من عائدات الغرامات الباهظة وأجرة الأتعاب التي أكرهها المواطن على دفعها، بما ينطوي على مخالفات لنصوص القوانين في الكثير من الحالات. والثالثة، أن الحصص التي حصلت عليها سلطة البث من هذه الديون المحببة كانت ضئيلة نسبيا، بحيث أنها لا تبرر إرقام المحامين الخصوميين في هذه العملية ولا تبرر هذه الإجراءات التنكيلية بحق المواطنين.

وقد تبين من معطيات قدمت إلى اللجنة، مثلًا، أن مجموع ما تراكم على المواطنين من ديون لسلطة البث الرسمية لقاء «رسوم التلفزيون»، هذه بلغ ما يزيد عن ٣٩ مليار شيكل، استطاعت مكاتب المحامين (١٦ مكتبًا) جباية نحو ٥١٢ مليون شيكل فقط، لكنها اقتطعت لنفسها من هذا المبلغ ما يزيد عن ١٣٠ مليون شيكل، أي أجرة أتعاب بنسبة ٢٥٪ من مجموع الأموال التي تمت جبايتها! وتعامل نسبة ١٥٪ من الديون، وهي أعلى بكثير من نسبة أجرة الأتعاب المعمول بها في السوق العامة، وبيعت المعطيات، أيضًا، أن ٩٩ مليون شيكل من أجرة الأتعاب التي حصدتها مكاتب المحامين جاءت من المواطنين مباشرة، بينما دفعت «سلطة البث» الجزء المتبقي (٣١ مليون شيكل) بصورة «عمولات ومصروفات»!

وتعقيبًا على ذلك، قال سلوميانسكي: «إن وسائل الإعلام المختلفة نشرت وتنتشر تباعًا عن حجم هذه العاصفة وتفاصيلها، لكن سلطة البث في واد آخر، بل واصلت تحويل المزيد من ملفات الديون إلى هؤلاء المحامين... ولست واثقا مما إذا كانت سلطة البث تعرف، حقيقة، كم هي المبالغ التي تتم جبايتها من المواطنين وكم من المال لديها في خزينتها». وأضاف سلوميانسكي: «لما أن البيض يغطي على الآخرين وإما أن الإهمال مرعب... وفي كل الأحوال، لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر. ربما من الأجدى حل سلطة البث وإعادة إنشائها من جديد»! ومن جهتها، قالت عضو الكنيست غيلا غمليئيل (الليكود)، إنه: «يجب إلغاء رسوم التلفزيون كخطوة أولى، ثم البحث عن طريقة أخرى لجبايتها ممن يتوجب عليه دفعها، وإلغاء استقلالية قسم الجباية في سلطة البث».

أما نائب المدير العام لشؤون الجباية في «سلطة البث»، يواق أشكنازي، فاعترف أمام اللجنة البرلمانية، خلال الجلسة نفسها، بأن «لا رقابة على ما يجري في قسم الجباية»، وبأن «من الجائز أن يكون المحامون قد قاموا بجباية ديون مستحقة من تحت الطاولة» (!!) وبأن «بنية القسّم والبيات عمله أكل الدهر عليها وشرب، مترهلة، وهي ملائمة لما كان قبل ٣٠-٤٠ سنة وليس لأوضاع اليوم»!

كتب سليم سلامة:

وجه مراقب الدولة في إسرائيل، يوسف شايبيرا، الأسبوع المنصرم، نقدا حادا إلى «سلطة البث» الإسرائيلية ومكتب المحامين «فرنكل وكورن» وطلبها بدفع تعويض مالي بقيمة ثلاثة آلاف شيكل وإلغاء «دين» بقيمة ٦٤٠٠ شيكل لمواطنة كفيفة تعرضت لسلسلة من الإجراءات التنكيلية في إطار محاولات جباية «رسوم التلفزيون»، المستحقة عليها!

وجاء في بيان صادر عن مكتب مراقب الدولة في هذا الصدد أن «هذه ليست الشكوى الأولى التي تصلنا ضد سلطة البث ويتضح منها أنها تعتمد إجراءات تنكيلية، قاسية ومسيئة، بواسطة قسم الجباية ومكاتب محامين خارجيين، ضد مواطنين مكفوفين ومواطنين آخرين»!

وهذه الحادثة هي واحدة من عشرات، إن لم يكن مئات الحالات التي تنتقلها وسائل إعلام إسرائيلية، يوميا تقريبا، والتي تعكس التردى العميق الذي آلت إليه «سلطة البث الرسمي» في إسرائيل وما أصبحت تكبّر من غضب واستياء عارمين في أوساط الجمهور الإسرائيلي الذي ضاق ذرعا بها وبأساليب الجباية المؤلمة والمسيئة التي تنتهجها ضد المواطنين، سواء من خلال «قسم الجباية» الخاص التابع لها أو من خلال مكاتب المحامين الخصوصية التي تشغلهم هذا الغرض.

وتقف «سلطة البث» الرسمية هذه حاليا في عين عاصفة قوية ومتشعبة، سياسية وشعبية وقانونية، تصاعدت حدتها خلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص، حتى أن عدة أصوات مختلفة بدأت تطالب، صراحة، بعدم الاكتفاء بإلغاء «رسوم التلفزيون»، فقط، إنما بتساق «سلطة البث» كلها! والملاحظ أن هذه العاصفة تتصاعد وتتوسع على نحو يجعلها «عابرة للأحزاب»، إذ توجد في مطالها الأساسية أعضاء كنيست من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار.

وترزامن تصاعد هذه العاصفة، البرلمانية والشعبية، واتساعها مع تقرير جديد نشره الأسبوع الماضي يكشف حالة من الفساد المستشري فيها، سواء من الناحية المهنية أو من الناحية الإدارية والمالية. وهو ما دفع رئيس «لجنة المالية» التابعة للكنيست، عضو الكنيست نيسان سلوميانسكي (حزب «البيت اليهودي»)، إلى توجيه رسالة خاصة إلى مراقب الدولة، شايبيرا، يطالبه فيها بـ «إجراء تحقيق شامل وعمق في أوضاع سلطة الجباية» خلفية المعطيات الخطيرة عن إخفاقات وقصورات متواصلة ممن دون أية رقابة، مالية أو إدارية، وعرض نتائج هذا التحقيق على اللجنة البرلمانية.

قانون متقدم وبث هامشي

إن «سلطة البث»، باسمها الرسمي، هي مؤسسة البث الرسمي في دولة إسرائيل، تعمل بموجب قانون خاص يسمى «قانون سلطة البث» أقره الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٦٥. وتشمل «سلطة البث» اليوم قناتين تلفزيونيتين و٦ قنوات بث إذاعي. وقد انضمت «سلطة البث» الإسرائيلية هذه إلى عضوية «اتحاد البث الأوروبي» في العام ١٩٥٧، الأمر الذي قوبل بانسحاب هيئتي البث الرسميتين المصرية والسورية من عضوية ذلك الاتحاد.

وتعود بداية «سلطة البث» الإسرائيلية إلى العام ١٩٣٦ (٣٠ آذار، تحديدا) حين انطلقت إذاعة «صوت القدس - البث عبري في أرض إسرائيل الانتخابية» تحت سلطة الانتخاب البريطاني وبمسؤوليتها. ومع قيام دولة إسرائيل، في العام ١٩٤٨، جرى تغيير اسم الإذاعة إلى «صوت إسرائيل»، وكان البث، آنذاك، مقصورا على البث الإذاعي من خلال قناة واحدة هي «القناة أ»، ثم أنشئت في نيسان ١٩٦٠ قناة أخرى في «القناة ب»، بينما بدأت إذاعة التليفزيون الإسرائيلي «غالي تساهل» بثها في أيلول ١٩٥٠. وفي العام ١٩٥٦، أطلق البث الإذاعي في «صوت إسرائيل باللغة العربية» («القناة د»). وفي العام ١٩٧٦ أضيفت قناة أخرى هي «القناة ج» التي أفردت لبث الموسيقى والأغاني الإسرائيلية والعالمية (ومنذ العام ١٩٩٥ يقتصر بث هذه القناة على الموسيقى والأغاني العبرية فقط). وفي العام ١٩٨٣، انطلق بث «قناة الموسيقى» المتخصصة ببث الموسيقى الكلاسيكية، ثم أضيفت إليها في العام ١٩٩٥ قناة أخرى هي «صوت الطريق» (تم تغيير اسمها لاحقا إلى «٨٨ إف. إم») المتخصصة ببث موسيقى الجاز والموسيقى العالمية الحديثة. وإلى جانب هذه، هناك قناتان أخريان هما: «قناة التراث العبري» المتخصصة بشؤون التراث اليهودي، و«قناة استيعاب الهجرة اليهودية» («قناة ريكع»، أو: «القناة ه») التي تبث بعدة لغات أجنبية، غير اللغتين الرسميتين في إسرائيل (العبرية والعربية)، تشمل: الإنكليزية، الفرنسية، «البيديش»، الإسبانية، الرومانية، الهنغارية، الروسية، البخارية (التي يستخدمها يهود بخارى)، الأهمرية، اليهودية المغربية، الفارسية والأرامية.

وفي الثاني من أيار ١٩٨٨، أطلقت «سلطة البث» بثها التلفزيوني الثابت من خلال «القناة الأولى» التلفزيونية، التي ظلت تبث بالأسود والبيض حتى العام ١٩٨٣، إذ تم الانتقال إلى البث بالألوان. ثم أطلقت في العام ١٩٩٤ بث «القناة ٣٣» الموجهة، أساسا، إلى الدول العربية.

وحتى العام ١٩٩٢، كانت القناة الأولى، هي القناة التلفزيونية الوحيدة في إسرائيل، حتى أنشئ «تلفزيون الكوابل»، ثم أقيمت القناتان التلفزيونيتان التجاريتان «القناة الثانية» و«القناة العاشرة»، اللتان أعقبهما إنشاء «السلطة الثانية» للتلفزيون والراديو، كهيئة للبث التجاري والمستقل، مما ألقى حصري

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkddp

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي